الجلسة الأربعون بعد المئتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 13 شعبان 1422 (2001/10/30)
- **الرئاسة** : المستشار السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة إبتداء من الساعة الثالثة إلا الربع بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية

❖❖❖

السيد احمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين، وأجوبة الحكومة عليها قبل تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعكم على ما جد من مراسلات، لكم الكلمة السيد الامين .

المستشار السيد حميد كوسكوس:

شكرا سيدي الرئيس، توصلت الرئاسة بالمراسلات التالية : مقترح قانون يتعلق بإنشاء المركز الوطني للترجمة العلمية والنشر، تقدم به بعض السادة المستشارين، من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي كما توصلت الرئاسة بمقترح قانون يتعلق بالضريبة على الشركات لفائدة غرف التجارة والصناعة والخدمات، وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري وجامعتها تقدم بها السادة المستشارون : اولحسن بن يحيا، محمد عذاب الزغاري ، احمد بنا، ادريس الراضي، واحمد المالكي من فريق الاتحاد الدستوري وتوصلت الرئاسة برسالة من المستشار السيد الشافعي الشافعي يخبر من خلالها عن تقديم استقالته من فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، والتحاقه بفريق الاتحاد الدستوري، وفي نفس الإطار توصلت الرئاسة برسالة من السيد رئيس الفريق الدستوري تؤكد هذا الالتحاق.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بثلاثة قرارات للمجلس الدستوري الأول يحمل رقم 459/2001 م .د بشأن الطلب الذي تقدم به السيد أبو بكر عبيد، ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الإقتراع، الذي أجري في21 يونيو 2001، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة ممثلي الجماعات المحلية بجهة دكالة عبدة ، وقد صرح المجلس الدستوري ، بالإشهاد على تنازل السيد أبو بكر عبيد عن طلبه الرامي إلى إلغاء نتيجة الإقتراع الذي أجري في 21 يونيو 2001، وأعلن على اثره إنتخاب السادة عبد المجيد عزوزي ومحمد أبو الفرج وعبد السلام بلقشور أعضاء في مجلس المستشارين.

الثاني : يحمل رقم 460/2001 م.د . بشأن الطلب الذي تقدم به السيد المصطفى حميد ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الإقتراع الذي أجري في 21 يونيو 2001 في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية، بجهة دكالة عبدة، وقد صرح المجلس الدستوري بالإشهاد على تنازل السيد المصطفى حميد عن طلبه الرامي إلى إلغاء نتيجة الإقتراع، الذي أجري في 21 يونيو 2001، وأعلن على إثره إنتخاب السادة : عبد المجيد العزوزي، ومحمد أبو الفرج، وعبد السلام بلقشورأعضاء في مجلس المستشارين.

القرار الثالث والأخير: يحمل رقم : 461/2001 م . د. بشأن الطلب الذي تقدم به السيد منير الشرقي ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الإقتراع الذي أجري في 21 يونيو 2001، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة دكالة عبدة، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد منير الشرقي الرامي إلى إلغاء نتيجة الإقتراع الذي أجري في 21 يونيو 2001 وأعلن على إثره إنتخاب السادة عبد المجيد العزوزي، ومحمد أبو الفرج وعبد السلام بلقشور أعضاء في مجلس المستشارين.

- الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 23 أكتوبر 2001 إلى 30 منه.

عدد الاسئلة الشفهية 24 سؤال.

عدد الاسئلة الكتابية 18 سؤال.

وأخيرا توصلت الرئاسة بثلاثة طلبات إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من فرق المعارضة والفريق الكونفدرالي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد أمين المجلس المحترم،

الآن ننتقل إلى طلب الإحاطة الذي تقدمت به فرق المعارضة وفريق الإتحاد الدستوري، وفريق الحركة الشعبية، والفريق الديمقراطي، وفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. كما هو منصوص في النظام الداخلي المادة 128 رئيس الفريق له أن يطرح إحاطة وعلما، فأطلب من السيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري السيد أحمد بنا، أن يطرح هاذ الطلب الرامي إلى إحاطة المجلس ، لكم الكلمة.

المستشارالسيد أحمد البنا :

شكرا سيدي الرئيس، السادة المستشارين،

يشرفني أن أتقدم بإسم فرق المعارضة حسب المادة 128من النظام الداخلي لإحاطة المجلس علما، أنه تمت إحالة مشروع مدونة الشغل، على البرلمان سنة 95، وبعد عقد اللجنة المختصة عدة جلسات، حيث تمت مناقشة مواد المشروع فوجئ الجميع بتوقيف موضوع وضع التعديلات، دون تقديم أدنى تفسير أو تبرير للسادة النواب، واتضح بعد ذلك إن الإمريتعلق بسحب المشروع من طرف الحكومة بضغط من طرف المعارضة آنذاك لأسباب لا سبيل لإعادة شرحها والأكيد أن ذلك الموقف فوت على المغرب فرصة حقيقية، للتوفر على أداة فعالة لتقنين سوق الشغل وتوضيح رؤيا للفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين، وبعد طول انتظار استبشر المغاربة خيرا بتقديم هذا المشروع من طرف الحكومة الحالية بعد أن عرقلت مناقشته حيث كانت في المعارضة، وهو ما يشكل فرصة مناسبة لتوفير الشروط الضرورية لإخراج هذه المدونة إلى حيز الوجود.

وتيسيرا للمناقشة أبدت أحزاب المعارضة الحالية، المشورات والحوار الذي تم بين الحكومة والمركزيات النقابية خارج البرلمان للحصول على توافق مبدئي يسهل مناقشتها داخل المؤسسة التشرعية، لكن استمرار الجدل اللامتناهي، والذي أدى إلى تأجيل مناقشة المشروع، بعد برمجته في عدة جلسات وهو ما لم يفهمه الرأي العام حتى الآن، ومن واجبنا أن نوضح للرأي العام الوطني، وأن نضع الحكومة وأغلبيتها أمام مسؤولياتها، في تحمل تبعات هذا التأخير الغير مبرر خاصة وأن الآثار السلبية آقتصاديا وآجتماعيا، التي تراكمت في غياب هذه الأداة الفعالة، في تنظيم علاقات الشغل في المحيط الإقتصادي، لم تعد تخفى على أحد وإلحاحنا اليوم، قبل أي وقت مضى يأتي من خلال الوضعية المتأزمة التي يعرفها الإقتصاد الوطني، والتأثير الخطير للأزمة العالمية مرة أخرى، على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة.

وأن نقول للسيد وزير الشغل الذي صرح ما مرة على أن الحكومة قامت بواجبها، ووضعت مشروع المدونة داخل البرلمان، وأن مشكل عدم دراسة هذا المشروع، هو مشكل برلماني، نقول له بإسم جميع فرق المعارضة أمام الرأي العام، أن فرق المعارضة عملت كل ما في وسعها لمباشرة الدراسة، ولكن الأغلبية الحكومية هي التي ما فتئت تعرقل أعمال اللجنة المختصة، الحكومة تقول أنها مستعدة لدراسة المشروع، وتدفع بأغلبيتها لعرقلة الدراسة، ونترك للرأي العام الوطني أن يستخلص ما يمكن استخلاصه، من في هذا الموقف، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم،

ننتقل إلى طلب الإحاطة الثاني، الذي تقدمت به كذلك فرق المعارضة، ونطلب من رئيس الفريق أن يتناول الكلمة في هذا الموضوع ، تفضل السيد رئيس الفريق. النظام الداخلي ليسمح بأخذ الكلمة في إطار إحاطة المجلس ، علما بقضية طارئة لرئيس المجلس.

المستشارالسيد احمد البنا:

السيد الرئيس، نحن نتفهم مقتضيات القانون الداخلي ولكن سنت رئاسة المجلس عدة ما مرة بوجود سادة رؤساء الفرق داخل

قاعة الجلسات العامة، وأن ينوب السادة الرؤساء أعضاء الفريق لتلاوة، أو إخبار المجلس بأخبار طارئة ولا سيما إن كانت أخبار محلية يجب علينا أن نتفهم أن الأخبار المحلية، كل مستشار له إلمام، بالناحية التي ينتمي إليها وهو على علم بما جرى داخل تلك المنطقة، فجرت العادة أن نتسامح مع السادة لإخبار المجلس بأخبار طارئة تهم الأقاليم التي ينتمون إليها وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

نبغي نذكر المستشار المحترم بأنه بعد وضع طلب الإحاطات بشكل كثير، وقعت المشكلة التي عرفتموها، والتي رفعت على إثرها الجلسة بطلب منكم، واجتمع المكتب وقرر التمسك بمقتضيات النظام الداخلي من المادة128. التي تعطي الحق لرئيس الفريق، وأنه وقع الإتفاق أنه إذا كان رئيس الفريق في مهمة وطنية، باش ما يضيعش الحق التشريعي، والحق تاع المراقبة، ينوب عليه مستشار، القضية تاع المستشار إيلا كان عندو شي خبر يتعلق بدائرته، وبغى يتكلم فيه النظام يتعطى المستشار الحق في آخر الجلسة أن يطلب نقطة نظام ليطرح مشكلا يتعلق به، هذا هو النظام الداخلي ما تيمكن ليناش نزيدو فيه. إذن طلب الإحاطة الثالث تفضل السيد الاستاذ.

السيد المستشار التدلاوي :

سيدي الرئيس، غير الله يجازيكم. أنتم أستاذ في القانون، وكتعرفو القانون أحسن من كل واحد، المادة 128 صريحة، ولا اجتهاد مع النص، لأن القاعدة عامة، ولكن سيدي الرئيس الأسبوع الفارط، ملتمس منكم وتفتح هاد القوس أقول لاجتهاد مع النص، النص كيقول، ما تيعطيش في حالة تغيب. هاذا راه صادق عليه المجلس الدستوري هاد القانون الداخلي، ما لأي شخص الحق، مادمتم فتحتو هاد النازلة، وقلتو ممكن إيلا كان رئيس الفريق غايب أو بغا شي واحد آخر يتناول الكلمة من غير رئيس الفريق ياخذها، البارح هذا ملتمس ديالكم، وأحنا كمعارضة أسندنا النظر، ما ناقشناش، علاش؟ لأنه حنا ناس ناضجين في السياسة، تنبغيو الرأي العام يطالع على الأمور، حنا تنقولوا لمن أصلحت أصلحت، ماتنديروش المعارضة منأجل المعارضة . السيد عندوا موضوع، فحساسية بماكان..... وأنتم استاد في القانون وتجتهد وا مع النص.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للفريق الكونفدرالي في طلب الإحاطة، السيد رئيس الفريق.

السيد المستشار عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين،

اسمحوا لي وأنا أتدخل أمامكم، ومن خلالكم نتوجه إلى الرأي العام الوطني، وقلوبنا دامية.

إن كنا جميعا قد بكينا بالأمس، مجموعة من شبابنا الذين حاولوا مغادرة البلاد هروبا من الفقر، والبعض هارب من القمع، والبعض ذاهب للبحث عن لقمة العيش ماتوا عبر قوارب الموت، إن كنا قد بكينا هؤلاء، فنحن اليوم على وشك البكاء على آخرين، داخل البلاد، ألا تعلمون أيها السادة، ألا تعلمون أيها السادة الوزراء في حكومة الإئتلاف، في حكومة التغيير، أن مجموعة من الخريجين، أن مجموعة من الدكاترة، أن مجموعة من المكفوفين، الآخرين من هؤلاء حاملي دبلوم الدراسات المعمقة في القانون يواصلون 40 يوم من الإضراب عن الطعام، كل ذلك لإيجاد فرصة عمل، لا من يحرك ساكنا؟ لا من يتحاور، حوارا جدي مسؤول مع هؤلاء 49 يوم ديال الإضراب ما عرفتش، واش هادو بشر اللي باقين صامدين، بقدرة الله، رغم أن البعض منهم نقل إلى المستشفيات والبعض منهم نقل إلى المستشفيات والبعض منهم، راهم في حالة خطيرة، في أماكن نائية في ضواحي مدينة الرباط، ولا من دهب حتى، يمشي يتشفا فيهم ما مشاش، لذلك سؤال أنا ما كانوجهوش لشي وزير بالضبط. أوجه للحكومة ككل، مفروض لأن إيلا كانت الحكومة، محترمة تحترم نفسها فعلى السيد الوزير الأول أن يأتي إلى هنا ليقول لنا أشنو هو موقف الحكومة من هاد الاعتصامات، أشنو هو موقف الحكومة من هاد الإضرابات واش نوجدو الكفونة ولا نتوجهو بالدعاء إلي الله سبحانه وتعالى، ونحمد الله، ولا هاد الحكومة راه ممكن أنها تقدر تدير شي حاجة، وكنتمناو الحكومة إيلا كانت تحترم راسها تخرج عن صمتها ويجي السيد الوزير الأول، ولأن هذي مسؤولية ديال الحكومة يكون هنا ويقول لينا أشنو هو موقف الحكومة من هاد الاعتصامات وهاد الإضرابات عن الطعام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل إلى الأسئلة (عفوا) تفضل السي الأستاذ البنا، تفضل.

السيد المستشار السيد البنا :

للأسف السيد الرئيس، أنا لا زلت متمسكا بتساهل الرئاسة مع أعضاء المجلس الموقر لإخبار المجلس بخبر هام، إلا أن الرئاسة ولقساوتها وتمسكها بالقانون فرضت علينا مالم يفرض من قبل مع كامل الأسف، السيد الرئيس، الخبر طارئ.

يشرفني أن أتحدث باسم الفرق المعارضة لإحاطة المجلس بخبر طارئ، والواقع أن الموضوع الذي يهم هذا الخبر لايتصف بصفة الطوارئ، إلا من حيث كونه استفحل لدرجة أصبح يشكل خطرا على حياة ثلث من أبناء هذا الشعب، الذين ثابروا وآجتهدوا للحصول على شواهد عليا، يجدوا أنفسهم أمام معضلة البطالة، مما اضطربهم إلى الدخول في إضراب عام عن الطعام، ناهز 56 يوم، مما يندر بكارثة، على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة لإيجاد حلول عملية، بعيدة عن التسويق والمزايدات الفارغة، فلماذا لم لا تجد الحكومة هذا الحل؟ والوزراء يتراشقون فيما بينهم حول وجود آلاف المناصب شاغرة، ويتنازعون على تأكيدها أو إثباتها أو نفيها أوإلغائها.

إن الأمر يتعلق بحملة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الحقوق، المعتصمين بالرباط منذ 2 يوليوز 2001 والمضربين عن الطعام منذ 12 شتنبر 2001، والذين يعتبرون ضحايا القرار الحكومي لـ 16 مارس2001، لأن الوزارة المعنية، بتنفيذ هذا القرار، والذي أحصت 1300 منصب لفائدة حملة شواهد السلك الثالث، قد أقفلت التسجيلات بتاريخ 28 فبراير 2001 مما حرم على هذه المجموعة من الإستفادة وذلك نظرا لأن عملية التسجيل، لم يعلن عنها وآعتمدت على معايير المحسوبية والحزبية، مما يعتبر خرقا لمقتضيات الفصل 12 من الدستور، ومقتضيات الفصل الأول من النظام الأساسي للوظيفة العمومية كما أن ذلك يعتبر تناقضا صارخا، فقرار الحكومة صدر بتاريخ 16 مارس ونفذته وزارة التشغيل بتاريخ 28 فبراير، وهذه حالة غريبة فريدة في تاريخ الإدارة المغربية، ممايجعل من هذه المشكلة، قضية حقوقية واجتماعية في نفس الوقت، أليس للمغاربة قاطبة حق الإستفادة من مناصب شغل بكل شفافية ووضوخ، ولماذا هذا التمييز والتدليس لحرمان فئة واستفادة فئة أخرى دون إعتماد معايير موضوعية وعادلة.

أيها السادة المستشارون، من بين المضربين من أغمي عليهم، ومنهم من نقل إلى المستشفى في حالة خطيرة، كما أن اعتصامهم ليس إرغاما للحكومة من أجل توضيفهم، بل إحتجاجا على الحيف الذي مارسته الحكومة لتوظيف فئة دون أخرى، وهذا ما لا نقبله في مغرب القرن الواحد والعشرين، وشكرا لسيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم، ما أسهل تطبيق القانون سيد الرئيس. أنتما قمتو بالواجب ديالكم أحسن قيام. إذن إذا سمحتو كاين الأستاذ الجوهري طالب نقطة نظام، تفضل.

السيد المستشار محمد الجوهري :

شكرا سيدي الرئيس، ليس الأمر يتعلق بحفظ حق فريقي، في السؤال ذلك أن حصتي حصة فريقي هي سؤالين فاخترت سؤالان يعني من يوم الجمعة إلا أنه طلب مني تغيير السؤال لتغيب السادة الوزراء فغيرت السؤال ثلاث مرات، وأخبرت في الساعة الثانية عشر، بأن السؤال الأخير الذي اخترناه تغيب الوزير أيضا، تعبنا من القول أن الوزراء يتغيبون، فلذلك فقط أحتفظ لفريقي بسؤال ثالث في الحصة الموالية، وللتذكير، فإن لائحة السادة الوزراء المتغيبين تصل إلى 18 وزير سيدي الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أنتم تعلمون كما نعلم جميعا أن هناك اعتذارات للسادة الوزراء، نظرا لوجودهم في مهمة ما لوجودهم إلى جانب جلالة الملك في زيارته للأقاليم، أو في مهمة خارج الوطن، على كل حال حقكم محفوظ طبقا لقانون، وسيتم تسجيل هذا السؤال حسب اختياركم، في الأسبوع المقبل من طرف المكتب. وشكرا سيدي المستشار.

إضافة؟

تفضلو السيد المستشار.

السيد المستشار:

ما كنت أتوقع أن تجيبونني لأنني لم أكن أطلب سبب غياب السادة الوزراء، نحن نعلم علم اليقين أن جلالة الملك يقوم بمهمة تاريخية في الوطن ونحن في ركابه ، والحكومة يجب أن تكون في ركابه أيضا، والحكومة والوزراء عندما يتغيبون للقيام بأعمال وطنية نحن لا نعترض على ذلك بطبيعة الحال، ونعلم كذلك نلقى وما يقومون به من مهام أخرى، إنما ذكرت لأحفظ حق فريقي سيدي الرئيس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

أود قبل أن أدخل في جدول أعمال بالنسبة للأسئلة الآتية، هناك استدراك في مراسلة توصلت بها الرئاسة. السيد الأمين لكم الكلمة لتلاوتها على المجلس.

السيد المستشار حفيد گوسكوس أمين المجلس :

شكرا سيدي الرئيس،

فعلا وقع إغفال مراسلة إستقالة وانخراط أحد المستشارين. فحيث أن الرئاسة توصلت برسالة من المستشار السيد أحمد بكار، يخبر من خلالها تقديم استقالته من فريق التجمع الوطني للأحرار، وانضمامه إلى فريق الحركة الوطنية الشعبية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد أمين المجلس،

الآن ننتقل إلى الأسئلة، نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 16 سؤالا شفهيا في البداية لدينا سؤالان شفهيان آنيان موجهان لوزارة الصيد البحري بعد عرضهما والإستماع للأجوبة عنهما، نخلص إلى بقية الأسئلة المبرمجة لهذا اليوم.

نستهل الجلسة بأول سؤال آني موجه إلى السيد وزير الصيد البحري، حول الأسباب المؤدية إلى تمديد الراحة البيولوجية للصيد البحري خلال شهر نوفمبر المقبل للمستشارين المحترمين، السادة محمد تيتنى العلوي، نجيب أبضالس، محمد الأنصاري، عزيز الفلالي، مصطفى الحديوي، محمد بن الشايب، والعربي القباج.

الكلمة للمستشار المحترم السيد تيتنى العلوي.

السيد المستشار: محمد تيتنى العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

بالطبع لقد سبق لفريقي أن تقدم بإحاطة في الأسبوع الماضي، حول الوضعية المزرية الإقتصادية والإجتماعية، التي يعيشها الصيادين بالطبع، وأكدنا ذلك في مدينة بوجدور، والآن نقول إن مدينة بوجدور، والداخلة وطانطان وأكادير، السيد الوزير، جات هاد الفرصة باش نقدمو هاد السؤال الآتي.

السيد الوزير نظرا للوضعية الحالية، التي تعيشها واحد العدد كبير ديال الصيادين وأتكلم بالخصوص، وبالدرجة الأولى الصيادين الصغار، وقرار تمديدهم المدة ديال الراحة البيولوجية،أي اللي كانت مبدئيا سيستأنفون العمل ديالهم، عمل الصيد ابتداءا من فاتح نوفمبر، إلى غاية فاتح دجنبر، حقيقة خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية لهذه الشريحة، بهذه المناسبة نظرا لوضعها الإقتصادي ونظرا للزيارة الميمونة لجلالة الملك للأقاليم الجنوبية، نلتمس من السيد الوزير أن يتراجع عن هذا القرار وأن يستأنف العمل بالصيد ابتداءا من هذا الشهر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني : وهو يتعلق كذلك بقطاع الصيد، ونظرا للإرتباط هناك سؤال موجه، حول المشاكل التي يعرفها تسويق مادة الأخطبوط للمستشارين المحترمين. السادة عبد الرحمن البدك، إبراهيم أهل حماد، عبد الله بوزيد، المكي زيزي، لحسن بوعود، وجمال أربعين. الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، السيد المكي الزيزي.

السيد المستشار المكي الزيزي :

شكرا سيدي الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

لقد تضاربت الأخبار في المدة الأخيرة، حول ما يعرفه تسويق

الأخطبوط من مشاكل متعددة وذلك بعد الإقدام على تحديد ثمن البيع الأدنى لهذا المنتوج البحري الهام، وفي هذا السياق قررت وزارة الصيد البحري توقيف عملية صيد الأخطبوط، خلال شهر نونبر المقبل وعليه نسائلكم سيدي الوزير عن حقيقة ما يجري في هذا الشأن، وعن الخلفيات الحقيقية والكاملة وراء اتخاذ قرار توقيف الصيد خلال الشهر المقبل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير، نظرا لأهمية الموضوع تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد سعيد اشباعتو:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

أولا بغيت نشكر السيد المستشار سي العلوي، اللي قبل بل تقبل السؤال تاع الإحاطة إلى سؤال آني، وكذلك الإخوان تاع فريق الحركة الوطنية وللوحدة والتعادلية، اللي طرحو سؤال باش يمكنونا، نعني نستعمل الوقت الكافي، لأن الموضوع موضوع مهم.

أولا فيما يخص تمديد الراحة البيولوجية فهذا ليس قرارا اختياري، وإنما قرار حتمي، علاش؟ لأن البحث اللي قام به المعهد الوطني للصيد البحري، بين على أن المردودية نقصات بـ 66% والمخزون لابيومانس نقص بـ 33%. إذن فالضرورة كتدعي نوقفو الصيد. ولكن بغيت نقول للسيد العلوي أن الوضعية ليست بمزرية، نعطيك رقم كانوا الصيادين كيتقاضو 14 مليار سنتيم في الفترة تاع الصيد، تقاضاوها العام 42 مليار سنتيم داز السعر من 10 دراهم إلى 32 درهم، وبغيت نقول على أنه ليس هناك تأثير على الصيادين التقليديين علاش؟ لأن الحصص محدودة يصيدوها في شهرين أو 3 شهر أو 4 أشهر، هذا فيما يخص الصيادين التقليديين، ونقول ليك على أن الدخل الفردي لكل صياد في هاد العام فات 5000 درهم لكل شهر، كيفاش حتى وصلنا لهاذا؟ وغادي نربط مع السؤال الآخر فيما يخص التسويق، فمن جهة الوزارة خديت قرار وهو قرار إيجابي، على أن وزارة الصيد اللي ما كتهيئش مخططات التهيئة ديال المصايد الصيد تاعها، أي تنظيم الإستغلال اللي كيكون استغلال مستديم، ومتمم للمنتوج، فما عندهاش الصلاحية باش تكون، وعرفت بأنه غادي يكونو المشاكل، أشنو هو هاد المخطط هذا؟ هو تنظيم الإستغلال، ولكن الحرص على هدفين اثنين.

- **الهدف الأول** : الحفاظ على المورد.

- **الهدف الثاني** : الإنعاش الإجتماعي، أي تحسين الدخل للصيادين.

فطلبوا منا الناس تاع الداخلة اللي هما أرباب الفريكوات، أنهم يدوزوا من 10 دراهم، إلى 25 درهم، قبلوا، وبغيت نشكرهم بهاد المناسبة هادي، ولكن الثمن حدد 32 درهم، إذن داك الثمن المحدد بصفة إدارية، ما بقاش معمول به لأن ثمن السوق فاق هاداك الثمن هذا، فأشنو طلبو منا الناس تاع الداخلة؟ قالو ليا الله يخليكم دابا راه التكلفة ارتفعت، إيلا جاو الناس متاع الصيد في أعالي البحار يبيعوا بثمن منخفض، فأحنا غادي يمكن لينا نضيعوا والسنة المقبلة، ما يمكن ليناش نشريو بـ 32 درهم، من عند هاد الناس هادو، فاطلبنا من جميع الفروع متاع هاد المصيدة هادي، أنهم يجتمعوا ويقرروا، يعني جد أدنى في ثمن التصدير، باش نحافظو على الناس الداخلة ونحافظوا على الناس ديال أعالي البحار، يعني الناس حددوا الأثمنة ولكن بما أنهم ليسوا خدمات عمومية طلبوا من الوزارة أنها تقبل هاذ الثمن هذا، نعطيكم رقم، فكنا كنربحو في الأخطبوط 253 مليار سنتيم. هاد العام ربحنا 400 مليار سنتيم قالوا بعض الناس بأن التحديد راه تحديد إداري، كيفاش كان كيتم التحديد من قبل؟ الإنسان صيد واحد الكمية، كيتفق مع مستورد، وكيحدد الثمن، ولكن إيلا كيحدد الثمن، كيحدد الثمن لهاد الناس كاملين، واش هذي لبيرالية في تحديد الثمن؟ لا وخاصة فيما يخص المنتوج فهو مشي بضاعة بالمفهوم الصناعي والإقتصادي، يعني ما كيتجددش بطرق غير محدودة، فالتجديد متاعو محدود، ولهذا فيه امتياز طبيعي، وامتياز طبيعي تاع المغاربة جميعا، وبغيت نطرح سؤال للسي العلوي باش من حق رب مركب أو بحار يدخل في استغلال المورد؟ تعطات لرب المركب رخصة مؤقتة، وهل قوارب

المركب أو البحار علاقة بالقانون الجاري به العمل، ولكن المورد تاع المغاربة كاملين، اتبين أكثر، فعند ممثل ديال ميسور اللي لا علاقة له بالصيد الحق أكثر من واحد اللي هو معني بالصيد، أنه تيداكر على المورد متاع البحر، إذن ليس هناك تأثير على الصيادين التقليديين، بما أن الكوطة مضبوطة في 32 ألف طن والقيمة آرتفعت، فآرتفع الدخل تاع هاد الناس هادو، ولكن الناس اللي هما مأجورين عندهم تأثير، إلا إيلا فتنا من النظام الأخير اللي هو قار، إلى نظام أجرة مرتبط بالقيمة متاع المنتوج يعني

la relation entre le salaire et le chiffre d'affaires

وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار، محمد تيتنى العلوي تفضلوا.

السيد المستشار محمد تيتنى العلوي:

شكرا سيد الرئيس، وشكرا سيدي الوزير،

لأنه الآن حنا استفدنا من واحد الأرقام، لما يجري الآن في وزارة الصيد البحري، ومن بعد إلتحاقكم بهذه الوزارة وهاد العمل اللي قمتو به مشي هو الإشكال، الإشكال هو شامل، أنتم كتعرفو بالأساس أن هاد الصيادين التقليديين، وهاد العاملين داحل هاد الصيد التقليدي 80% منهم وأنا كنتكلم على بوجدور 80% منهم بالمغرب وداخل المغرب هدي كتعرفوها كتعرفوا أنه أرباب مراكب الصيد، عندما يقرر آستئناف الصيد، أشنو كيتطلب منهم من قبل؟ من الصيانة من تهي من هذا...، كتعرفوا في نفس الوقت أن هاد العاملين واللي هما داخل المغرب أنه ملي كتقرب المدة ديال الصيد. كيعاود يهاجروا، ويعاود يدخلو لهاد المنطقة هذي، اللي كيقومو فيها بالصيد، هاد الأمور كتعرفوها مزيان المشكل اللي وقع هو أن قرار تأخير داك الراحة البيولوجية، جاء 10 أيام أو 12 يوم قبل الوقت ديالو، بمعنى أن الآن حاليا هاد المناطق هادي دخلو ليها الناس غادي يقومو بالعمل ديالهم، هاذ أصحاب المراكب هيئوالمراكب ديالهم، دازو واحد العدد ديال الأمور باش ينطلقو في العمل، مزيان، كنعرفوا الآن أننا نتكلمو عن البولك احنا في الإحاطة ديالنا ما تكلمناش على البولك، قلنا الكلمار إيلا كان المشكل مطروح مع اليابان في البولك، وأنه كاين مخزون وكاين واحد العدد ديال الأمور وكاين حتى التوصيات ديال المعهد ديال الصيد اللي كيقول أنه ما وصلش الوقت ديالو، وكدا كدا كدا...، ولكن راه كاين الكلمار، علاش نوقفوا الكلمار؟ على الأقل نخليوا لهاذ الناس فين يشتغلو ملي كنتكلمو علي الأجرة ديال 5000 درهم وأنه إيلا صيد كل ما به راه في سنة الحياة والإنسان دائما يطمح إلى أكثر، هاد العاملين... وعندهم مصاريف في المنطقة فين كيصيدو.

وبالتالي مصاريفهم هذا إيلا لقاو باش يضيفو أكثر ما يكرهوش، مزيان، هادو هما النقط اللي هي مهمة وكنتكلمو فيها بالطبع أنتما كتعرفوا بأنه كونتو واحد اللجنة اللي فيها المعنيين وكلسات اللجنة وتشاورات، وعلى الأقل نعاود نحترموا شوية القرارات ديال اللجنة، لأنه كيظهر لي حتى هذا وقع فيها داك اللجنة المكلفة من طرفكم اللي أعطيتوها الإختيار أنهم يختاروها، وعلى الأقل واللي كتناقش على الأقل حتى يتخاذ بعين الإعتبار، لهذا الكلام اللي كنقول ليك واضح.

الآن العاملين متواجدين، وعلاش متواجدة تماك كاين مشكل في البولك طلقوا الكلمار. ولكن منوقفو شاي الصيد بصفة عامة، لأن الكلمار كيفما كتعرفوا السوق الداخلي، وراه السوق الأجنبي كيطلبو، بغيت نضيف للسيد الوزير نقطة أخرى، معلومة أخرى وكيظهر راه عندكم، اليابانيين الآن، راه البارح كانوا كيتعاملوا مع المغاربة، الآن اليابانيين واش حتى هادي تخدوها بعين الإعتبار، اليابانيين الآن كيتعاملو، مع موريطانيا والسينغال بواحد الأثمنة أقل بكثير من الأثمنة ديالنا، حتى هادي راه ناخنوها بعين الإعتبار، وحنا بالطبع عندنا سياسة ديال المدى الطويل، على أساس الأرزاس ديالنا يكبر وكدا وكدا.

ولكن راه الوضع الحالي، حالي راه يؤثر على الجميع، يؤثر حتى على الإقتصاد ديال المغرب، وحتى على الدخل ديال المغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

ليس هناك، السي المستشار:

السيد المستشار زيزي المكي :

أود أن أصحح فيما يتعلق بالسؤال، طرح من طرف مستشارين ينتمون إلى الحركة الوطنية الشعبية، وليس الحركة الوطنية من أجل الوحدة والتضامن من أجل التوضيح، هذي من جهةمن جهة أخرى فتنطلبو من السيد الوزير باش ينزل بالثقل ديالو، والوزارة الكاملة بالثقل ديالها من أجل باش يلقاو واحد الحل مناسب ما بين أصحاب المراكب، ولا العمال من أجل باش يحلو هاد المعضلة، اللي في الحقيقة كتشكل مشكل اجتماعي وانساني، ويكون هاد التدخل في أقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الصيد البحري :

شكراالسادة المستشارين،

إيلا سمحتيو الأهداف اللي كنت شرت ليها في هذا المخطط ديال التهيئة، هو حماية المورد، ولكن في التالي هو الإنعاش الإجتماعي، يعني أن المشكل الإجتماعي حاضر بكثافة في القرار ديالنا، الأسئلة اللي تطرحت، اليابانيين ولاو الآن كيشريوا من عند موريطانيا، موريطانيا ياالله نشأت 2000 طن، وباعت بالثمن اللي قرر المغرب، والمغرب الإنتاج ديالو هو 30% من الإنتاج العالمي، و50% في الصادرات متاع البلدان.

إذن عندنا واحد الكمية باش نقرروا الثمن، ونقرروا مزيان، شوفو الآن آش كيطرى للبترول؟ واش التحديد حد في البترول؟ واش العرض هو العرض المعبر عنه من طرف المنتجين، فالعرض هو عرض مهيأ من أجل الإبقاء في الثمن والسعر في واحد المستوى، اللي الآن المغرب قايم به هو في صالح الصيادين التقليديين أولا، باش نخليوا لهم ديك 32 درهم يبقاو يتقاضاوها في الكيلو في كل سميتو... فيما يخص الأسر هاذ الناس اللي مشاو خلاو الأسر ديالهم، فكون لقاو السي العلوي المغازبة كاملين يمشيو لبوجدور ويربحو في ظرف 4 شهر ، جوج الملايين سنتيم ويرجعو من بعد، كلشي المغاربة غادي يمشيو، هذا امتياز آش من حق غادي نعطي لهاداك ومانعطيش للمغاربة كاملين، ولكن خصنا نضبطو الأمور، باش هادوك اللي كيستفنو الآن يبقاو ديما يستفنوا، إيلا حنا فتحنا، واسمحنا للناس يصيدو في كل وقت، فما غايبقى مورد ما غاتبقى مهنة، ما غايبقى شغل، إذن من الأهداف الآتية استدامة المهنة، استدامة المورد، واستدامة الشغل.

فيما يخص الصيد متاع الأصناف الأخرى، فحنا اسمحنا للناس باش يصيدو الأصناف الأخرى، إلا أنهم ملي كيصيدوا الأصناف الأخرى، كيصيدو البولك، وكاين واحد السوق غير رسمي اللي كيهبط الثمن متاع البولك، يعني إيلا سمحنا لهم يصيدو صنف ويصيدو صنف الآخر اللي هو البولك غايهبطو الثمن، فعوض ما تدخل المغرب 400 مليار سنتيم غادي يهبط داكشي يعني يجيبوا للمغرب العملة الصعبة، ثم الصيادين التقليديين ملي غادي يفتحوا ماغاديش يلقاو ديك 25 درهم، وهاد اللجنة اللي درناها لجنة التنسيق، فلجنة متاع الإستشارة. أما مخطط التهيئة إيلا بغينا نكونو عمليين وقانونيين خاص يحددوا، ويهيئوا البرلمان، مشي المهنيين، لأن المهنين معنيين، اسمحوا لي على هاذ التدخل هذا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى الأسئلة الشفهية العادية هناك سؤال موجه إلى السيد وزير الصيد البحري، ويرتبط بسؤال آخر موجه إلى نفس الوزير، ولهذا ونظرا لوحدة الموضوع، سأعطي الكلمة لطرح السؤالين معا، ثم الإجابة للسيد الوزير معا، إذن، قضايا ملف الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي للمستشارين المحترمين، السادة أحمد البنا، الحبيب الزويكني، أحمد بومكوك، الكلمة للسيد المستشار سي أحمد البنا.

السيد المستشار أحمد البنا :

شكرا سيدي الرئيس، السيد الوزير،

لقد طرحنا هذا السؤال في مثل هذا التاريخ من السنة الماضية،

في صيغة آنية، نظرا للتطورات التي عرفها قطاع الصيد البحري آنذاك، لكن الآن وبعد مرور سنة، تضل نفس التساؤلات ونفس المخاوف ونفس الهواجس عند المهنيين خاصة السيد الوزير لقد قررت الحكومة عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي، نظرا للإستنزاف الخطير الذي تتعرض له ثرواتنا البحرية، ورغبة في إعطاء الفرص لتطوير قطاع الصيد البحري الوطني، بتكثيف الجهود بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في هذا المجال، ولقد اعتبرنا هذا الموقف، موقفا شجاعا وحكيما في حينه، ينسجم مع المصالح الحيوية الوطنية ومع ما ورد في القانون البحري الدولي، بأنه لا يمكن لدولة أن تبرم إتفاقية بالسماح لمراكب أجنبية في الصيد بمياهها الإقليمية، إذا كانت هذه الدولة تعاني خصاصا في مخزونها البحري.

لكن الحكومة، أبدت خلال السنة الماضية تدبدبا واضحا في سياستها، ولاحظ الجميع غياب تصورات واضحة، وبرامج بديلة أربكت بشكل واضح مهنيي القطاع، وقد زاد هذا التوتر بعد الصمت الرهيب للحكومة، في تناول هذا الملف خلال الشهور الأخيرة، ونتساءل هل مازالت هناك إتصالات مع الإتحاد الأوروبي؟ وإن كان الجواب بالإيجاب، فما هي المراحل التي قطعتها؟ ولماذا هذا التعتيم الإعلامي وغياب التواصل مع المهنيين؟ وفي حالة النفي فإلى متى ستستمر سياسة الإنتظار والترقب؟ وما هو البديل الذي تراه الحكومة للنهوض بهذا القطاع؟ ليساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومدى استفادة بعض الفئات دون غيرها من الثروات البحرية؟

السيد الوزير، في تصريحكم لإحدى الجرائد اليومية المختصة في الشؤون الإقتصادية بالأمس، أنه يوجد بعض الأفراد الذين يتصلون باليابانيين، مباشرة بعدالمفاوضات عن سعر المنتوج، ويحثون على عدم شراء المنتوج، نسائلكم سيدي الوزير، إن كانت هناك أدلة أفليس هذا نوع من أنواع التجسس، الذي يمس بالمصالح العليا للبلاد، ولماذا لم يتم متابعة هؤلاء الأفراد قضائيا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كنعتقد السيد المستشار، أن السؤال تاعكم، كيتحدث على الإتحاد الأوروبي وربما سقط سهوا اليابان ، والآن السؤال يرتبط بوحدة الموضوع، تفضل السيد الوزير ماشي تجاوب القانون الداخلي تحتم وحدة الموضوع، تفضل السيد الوزير.

عفوا السؤال الثاني.

السؤال الثاني : للسيد المستشار المحترم، آخر المستجدات في ملف الصيد البحري، للمستشارين المحترمين السادة : محمد فضيلي، حسن قيشوحي، محمد المنصوري، محمد بن قاسم، وحسن الهلالي، المستشار المحترم.

السيد المسشار نحند بنقاسم:

شكرا سيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

كان بودنا طرح هذا السؤال عند انطلاق المفاوضات بين المغرب والإتحاد الأوربي بخصوص ملف الصيد البحري، علما أن المغرب سبق له بعدم تجديد الإتفاقيتين المبرمتين مع كل من الإتحاد الأروبي وروسيا، والتي انتهى العمل بهما على التوالي في 30 نوفمبر و27 دجنبر في سنة 99، وقد استأنفت المفاوضات، بين الأطراف المعنية، وفق التصورات التي يعلمها الجميع، بعد أن تفضلتم السيد الوزير، بشرحها السنة الماضية في قبة البرلمان، وتعثرت هذه المفاوضات، لتشبث المغرب بشروط الشراكة الحقيقية في مجال الصيد البحري.

لذلك نرجو منكم السيد الوزير، تنوير الرأي العام الوطني، عن مستجدات هذا الملف، خصوصا وقد سمعنا أن المجموعة الإشتراكية الإسبانية قد وضعت مؤخرا لدى مجلس الشيوخ مشروع ملتمس تدعو فيه الحكومة الإسبانية الشروع في اتصالات مكثفة مع المغرب، والإتحاد الأروبي للتوصل إلى اتفاقية جديدة ويطالب المشروع كذلك بالإسراع في اتخاد الإجراءات الهادفة في اتخاذ الإجراءات الهادفة في اتخاذ أسطول الصيد البحري الإسباني نحو مصايد أخرى وتشجيع إتفاقيات مع الجزائر وتونس وموريطانيا. فما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة المغربية القيام بها في هذا الصدد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين المحترمين،

ففيما يخص السؤال اللي متعلق بتجديد الإتفاقية مع الإتحاد الأروبي، فبغيت نصرح، بصفة رسمية فمنذ أن غادر الطرف الآخر طاولة المفاوضات فليس هناك أي اتصال، ولكن النهج اللي نهجو المغرب هو نهج مسؤول، اللي كيسعى من أجل الحفاظ في إطار تعاون عادل ما بين المصالح متاع الطرفين، واللي كيقول هناك تدبدب، فكنظن سبق الواحد المسؤول فواحد القناة قال هاذ الملف ما تمش تدبيرو بطريقة اللي هي معقلنة، فكنطلبو من المسؤولين قبل ما يقولو تقييم أنهم يطلعوا على الملف، ويوضحو الأهداف، المعطيات اللي هي متواجدة في المناخ يعني العالمي وكذلك البلدان المجاورين، قبل ما يقومو بتقييم ولكن أحسن تقييم اللي غانديرو، هو النهج لي تابعاتو هاذ الحكومة، والنهج اللي تابعاتو الحكومة متاع 1995، وأشنو اللي تحقق الآن.

فيما يخص البديل، فالحمد لله المغرب ما واقفش، فعندو برامج، الآن كينفذها، وكنظن الآن كلشي مطالع على السياسة اللي ناهجها الوزارة، ولكن فيما يخص المتدخلين في القطاع، فبغيت نشير إلى أن هناك أناس اللي كيحسو بالمواطنة، واللي كيشتغلو من أجل الدفاع على مصالح المغرب فما غديش نديروا كلشي في كفة وحدة.

شريتيو السيد المستشار المحترم، المسائل اللي قلتها البارح في جريدة يومية، فعلا هناك ناس كيدخلوا وكيتصلوا مع اليابانيين وكيقولو ليهم على أن الثمن غادي ينقص وراحنا دايرين ضغط على ولكن هاذو وسطاء اللي كيربحو خارج الإنتاج يعني الإنتاج أو الوحدات ديال الإنتاج، إذن فالخلاصة بغيت نزيد نأكد، أن الحكومة ضابطة الملف وانطلاقا من التوجيهات السامية لمولانا الإمام، وكنظن بغيت نأكد بأن كل مسؤول مسؤول بغى نمشي الفريق متاعو أو لهيئة سياسية أنا مستعد نمشي لعندو ونداكر معاكم على أساس أن من بعد في الجرائد يخرج بكل صراحة داكشي اللي غادي نداكرو عليه، والمسائل اللي توصلت بها، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير المحترم،

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي في قطاع الصيد، آه، هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار أحند البنا :

شكرا سيدي الرئيس،

أولا الإجابة، تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، إلا أنه، الإجابة ديالكم كانت غير شافية، وكانت غير شفافة، فأنا قلت إن كان هناك دلائل لدوك الناس، اللي كيمسو الإقتصاد الوطني، فهناك قضاء يجب المتابعة ديالهم، لأنه سيدي الرئيس كما تعلمون، نحن نناقشكم بكل موضوعية على أساس باش يكون الرد ديالكم رد شفاف لأنه لايوجد بين فرق بين المعارضة والحكومة تنسيق من أجل تحويل الأخبار الطارئة إلى أسئلة آنية، والتي تستجيبون للرد عليها، حال توصلكم بها، أما نحن فجل الأسئلة الآنية التي نطرحها يتغيب السادة الوزراء عنها من أجل عدم الرد في شأنها شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، هناك تعقيب لسيدي الوزير قبل أن تجيب هناك تعقيب للمستشار المحترم.

السيد المستشار محمد بنقاسم :

شكرا سيدي الرئيس،

أستمعنا بإمعان للتوضيحات التي أعطاها لنا السيد الوزير مشكورا، لكن بالرغم من ذلك يتبين، أن سياسة الحكومة في هذا المجال غير واضحة، وكأنها لا تعير أية أهمية لآلاف من مهني الصيد البحري، الذين أبانوا في الآونة الأخيرة عن حسن التدبير والمعالجة لثرواتنا السمكية، في التصدير في التصبير في المعاملة التجارية مع الخارج. واللي وفرو للإقتصاد الوطني عدد من الدعم المالي، ومن العملة الصعبة لابأس بها، بالرغم من المشتريات اللي تيقومو بها الأجانب في عقر الموانئ المغربية، هؤلاء السيد الوزير، هؤلاء المهنيين الذين تنفسوا الصعداء في الآونة الأخيرة، وعرفوا الربح وعرفو

ماهي الإستفادة من هذا القطاع في الآونة الأخيرة، يتطلعون إلى الحكومة ويناشدونها بأن تساندهم، بأن تأخذ بعين الإعتبار مطالبهم، وقرارهم الرافض لأي تجديد على النحو القديم لهذه المعاهدة، وإلا فأي تجديد سيعرض المخزون السمكي الوطني، لسطو همجي من طرف الأساطيل الأجنبية، ونشكركم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصيد البحري :

شكرا سيدي الرئيس،

فيما يخص التعقيب الأخير، فكنظن بأن الوزارة كَدّافع على المهنين، وكنظن بغيت نأكد مازال على أن الثروة ثروة المغاربة كاملين، إلا ما وقعناش وما جددناش يعني خسرنا 125مليار سنتيم، فالمغاربة كيتساءلو أشنو غادي نربحو من عدم التجديد، ولهذا كنحاولو، والمهنيين كيجتهدو باش نجيبو فوائد أخرى، والحمد لله نعطيكم أرقام، أن الصادرات تاع السمك الطري ارتفعت 44% القيمة امتاعها وامتاع المصبرات بـ 14% وامتاع دقيق السمك وزيت السمك 200%، والآن الصادرات وصلنا 10 مليار دراهم وغادي نزيد القدام إنشاء الله، فيما يخص التعقيب امتاع الآخر المستشار الأول،فأنا كنظن الأمور واضحة، فالحكومة ناهجة كيفما قلت أسلوب شفاف وأكثر من ذلك، فالنهج هو نهج متوازن فيما يخص المفاوضات ما بقاش هاذاك النقص تاع الطرف المغربي إتجاه الطرف الأوروبي وهذا تحقيقه مسائل إيجابية، اللي يمكن لينا نوهو بها، فيما يخص هاذ الناس اللي هضرتيو عليهم، خصنا نقدموهم القضاء، فلو كنت السيد المستشار وزير الصيد ودرت ليك التيلفون وقلت ليك الله يخليك سمعت بأن الثمن غادي ينقص وقلتها لواحد الياباني، واش هذا إجرام ولكن شككت سمعت بأن قالو يمكن الثمن غادي ينقص، كدبني قول ما غاديش ينقص وغادي نصدق، هذا هو اللي كيوقع،

ولكن التشكيك في السوق كون أنت في موضع هذاك المستورد الياباني فإيلا اسمع بأن يمكن غادي ينقص الثمن أوغادي يكون شي حاجة من هاذ اسميتو، فما غاديش يشري ديك الوقت، هذا هو اللي طاري، وقلت ليكم هانو خارجين على المهنيين هانو وسطاء، كانو وسطاء من طرف الجانب المغربي، وكاين وسطاء من الطرف الآخر، فكل واحد كيسعى باش يربح هامش التجارة أكثر مما كان كيربح من قبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم،

تنعتقد الآن ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الصيد البحري يتعلق بأتاوات تفريغ منتوج الصيد في موانئ الصيد، واستفادة الجماعات المحلية منها للمستشارين المحترمين، الأستاذ محمد الجوهري، سيدي المختار الجماني، الصوالحي بوزكري، مهدي عشمون، الكلمة للسيد الأستاذمحمد الجوهري، تفضلو.

السيد المستشار محمد الجوهري :

شكرا سيدي الرئيس، قبل أن أبسط السؤال، فقط أتأسف لأن السيد الوزير أغتنم فرصة الجواب على أسئلة يضعها السادة المستشارين المحترمين بمجلس المستشارين، ليجيب زعيما سياسيا قال رأيه في ملف الصيد البحري في برنامج تلفزيوني، الشجاعة السياسية ليست هي هذه، اقتناص الفرص. كان من الضروري أن تجيب الحكومة في شكل رسمي، وبوسائل علنية رسمية مقبولة شرعا، السؤال المطروح السيد الوزير هو ما نتج عن تحرير هذا القطاع وعن إلغاء و إنهاء إتفاقية الصيد البحري، الأمر يتعلق بنتائج التفريغ في الموانئ، سواء في المرحلة الإتفاقية أو ما بعد المرحلة الإتفاقية، وهو أن هناك موانئ يقع التفريغ فيها ولكنها لاتستفيذ من الشحونات التي تفرغ فيها، وكي لا أحول المسألة إلى خطاب شفوي، أقرأ السؤال كما طرحه فريقي :

لوحظ أن شحنات الصيد التي تفرغ في بعض الموانئ، وبعض المرافق تنقل لتباع دوائر الجماعات التي توجد بها هذه الموانئ وتستفيذ الجماعات المرحل إليها هذا المنتوج، من أتاوات وحقوق الجماعة عند البيع، فنلاحظ أن حقوق الجماعة الأولى قد هضمت بينما الجماعة الثانية لم تقدم من الخدمات للحصول على المنتوج أي شيء، لأن تلك الخدمات وقع تقديمها في الجماعة الأولى، ومعلوم مثلا

كان يقع التفريغ في طانطان، ويرحل المنتوج إلى أكادير ليباع في أكادير، ومعلوم أن تداخل الإختصاصات في هذا الموضوع، ما بين وزارات التجهيز والصيد البحري والداخلية قد يجعل حقوق بعض الجماعات والبلديات تضيع.

لكن توجهنا إلى وزارة الصيد البحري باعتبار أنها هي المؤهلة لتقنين هذه المسألة وذلك بالحفاظ على حقوق الجماعة التي يقع فيها التفريغ، لذلك نسأل السيد الوزير كيف ترون علاج هذه الوضعية لحماية حقوق الجماعة التي تقدم الخدمات للموانئ خدمات التنظيف، والتزويد بالوقود، والحراسة وغيرها، هل يمكن أن تفرض أتاوات في الحد الأدنى للكمية المعتادة عند التفريغ يقع استخلاصها في حالة ترحيل المنتوج، إلى جهة أخرى وعندما يباع بنفس المكان يقتطع الرسم المفروض؟ شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس.

فالأستاذ الجوهري ملي قلت على أن مسؤول سياسي تطرق لملف الصيد البحري، هذا مشي يعني نقد، بغيت نطلب من هاذ المسؤولين أنهم يوضعوا جميع المعطيات باش النظارة الكرام يتبعوا في التحاليل امتاعهم، ويعرفوا واش التقييم تقييم يعني معقول أو سطحي، ومشيت أنا أبعد من هذا، وقلت إيلا كان شي فريق أو شي هيئة سياسية بغات باش نمشي نذاكر مع السادة اللي هما الفريق أو المسؤولين، نمشي ليهم وغادي نداكر معاهم على أساس أن يتنشر ذاك النقاش متاعنا، بكل صراحة في الصحافة الوطنية فهذا من باب المسؤولية، والسي العنصر صديقي ما كاين حتى شي مشكل هو صرح في قناة علنية إتجاه النظارة، الآن أنا كنجاوب بنفس اسميتو، وكنجاوب بإسم الحكومة.

فيما يخص الأتاوات كاين هناك فعلا موانئ كبيرة اللي كتفرغ فيها كميات كبيرة امتاع السمك ولكن ما كيتواجدوش الشرايا امتاع السمك في ديك الموانئ مثل طانطان، العيون، وطلبوا هانوك الناس أرباب المراكب على أنهم يحولو هذيك الكميات إلى أسواق أخرى اللي متواجدة في جماعات أخرى، ولهذا كيأديوا الأتاوات في الأسواق اللي كيبيعو فيها، وهاذيك الجماعة اللي فيها الميناء ما كتخدش الأتاوات وما كتستفذش، فتم الإتفاق ما بين أرباب المراكب، والجماعات على أنها، تستخلص بعض الرسوم، بطريقة جزافية، هذيك الجماعة اللي تفرغ فيها المنتوج، تم كيمشيو كيبيعو في الجماعة الأخرى، وكيخلصو وكيأديو مرة ثانية الأتاوات، فهانوك الناس اللي كيجيبو الأسماك قالو ماشي معقول نبقاو نأديو مرتين، ولهذا ديك الإتفاقية اللي درنا مع الجماعات لغيناها في 1 نوفمبر 2000 ، الآن حنا طالبين المديرية تاع الجماعات المحلية أنها تشوف حل مؤقت، ريثما يتم مراجعة القانون، باش تقسم هذيك الأتاوات ما بين الجماعة اللي كيتفرغ فيها المنتوج، والجماعة اللي كيتباع فيها المنتوج، ولكن القانون الآن واضح اللي كياخذ ذيك الأتاوات هي الجماعة اللي كيتباع فيها السمك، شكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب سي الصوالحي.

السيد المستشار السي صوالحي بوزكري :

شكرا السيد الرئيس،

كتعقيب موجز وهام، تيلاحظ المتتبع والملاحظ أن فعلا هاد الملف ديال الصيد البحري، اللي هو ملف وطني كبير رافعة إقتصادية وورقة ضاغطة دوليا وورقة استراتيجية، كذلك على الصعيد الدولي، وورقة تنموية إقتصاديا و إجتماعيا، أن هذا الملف بشهادة الأغلبية غيرما مرة، وبتأكيد المعارضة يعني التدبير ديالو كان تدبير مرتجل وسيء وفي غياب نقاش وطني، وفي غياب اجماع وطني، لذلك فهاذ الملف راه حساس فاليي تنلاحظو لا المصالح العليا التي يعني لا يمكن لأي حكومة أن تفرط فيها على المستوى الخارجي ولا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشود داخليا، لا هذا ولا ذاك تحقق بشهادة الجميع أغلبية ومعارضة، والسيد الوزير، من الشجاعة السياسية أن يعترف بأن هذا الملف فشلت فيه الحكومة، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هذا تدخل جديد السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس،

فعلا أن السلوكات الجديدة اللي هي منفدة في وزارة الصيد هي قطيعة لسلوكات سالفة، فالكل كيذكر كيفاش تمت المفاوضات في95 وكيفاش تمت هاذ السنة، فالكل كيتذكر الناس اللي كانوا كيصطادو كانوا كيفرغوا في الموانئ متاع البرتغال وإسبانيا، وملي دخلناهم هاذ العام كيفرغو في المغرب، فالكل كيتذكر أن كانوا الناس كيصدرو السلعة، وماكانوش كيديرو فيها الثمن، وهذا هو التساؤل اللي تساءلت ألأخ، والآن كتخرج السلعة من المغرب، إلا ايلا فيها السعر، أو من بعد المراقبة إيلا كنطالبو بالتغيير، فخصنا نتحملوا المسؤولية ونقبلو القطيعة مع داكشي اللي فات، ولهذا كنقول للسادة المسؤولين، السياسيين وبمنهجية أعمق، ما تبقاش المقارنة قارة، والنقد والإنتقاد ديناميكي، فتكون ديناميكية في المقارنة، وديناميكية حتى في الإنتقاد، وهذا مستوى علمي في مستوى آخر، اسمح لي سيدي الرئيس يمكن نذاكرو فيه داخل الفريق وأنا مستعد نجي عندكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد وزير الصيد البحري، نكون بهذا أنهينا، الأسئلة الموجهة لهذا القطاع، ونشكر السيد الوزير على تعاونه مع المجلس، وننتقل إلى قطاع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأخبر المجلس الموقر، أن السيد وزير الوظيفة العمومية، سينوب عن وزير الأوقاف في الإجابة على السؤال المتعلق بوضعية المقابر بمدينة فاس، المستشار المحترم الدكتور محمد الخضوري، تفضل السيد الرئيس المستشار.

السيد المستشار محمد الجوهري :

شكرا، لوحظ تصفيق بعض السادة الحاضرين أطر بعض الوزارات أو وزارة الصيد البحري، فأعتقد أنه الرئاسة مسؤولة على سلوك من هذا النوع، للمجلس حرمة وللسادة المستشارين حرمة، وللنقاش حرمة، نحن ناس ديال النقاش وديال الحوار الجاد وفي مستوى كيفما كان ولنقاشنا يعني بقية، وتتبع إنشاء الله، نرجو من الرئاسة أن تضبط الجلسة بشكل دقيق، وأن تنبه لمثل هذا السلوك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

وأقاسمكم نفس الشعور، بأن المجلس له حرمة، وأن السادة الذين يتابعون نشاط هذا المجلس مباشر، يجب أن يلتزموا بحرمة هذا المجلس، ووجدتني وأنا أفكر بأن أقترح على الرئاسة أن يكون هناك أعوان يضبطون هذه الأعمال، لأن هناك من يتكلم في الهاتف النقال، وهناك من يقرأ الجرائد، هذه الأمور كلها أعتقد أن الرئاسة تنتبه إليها، ولكن سنطرحها في المكتب حتى تكون هناك من ينبه إلى احترام هذه الضوابط، وشكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم، الدكتور الخضوري،

السيد المستشار الخضوري محمد :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

لا تخفى على سيادتكم المكانة التي تحظى بها المقابر في نفوس المسلمين عامة. من حيث أنها فضاءات لدفن أموات من أمواتنا، ومزارات للترحم على شهدائنا، وموتانا مع مايؤكد ذلك من شعائر، وطقوس تؤديها بكل تخشع، إجلالا وترحما على تلك الأرواح التي استجابت لنداء ربها، غير أن الوضعيات الحالية، لهذه المقابر وأخص بالذكر مدينة فاس، وما نعرفه من اكتضاض، وسوء العناية وقلة الصيانة، يجعلنا نتساءل عن أسباب تدهورها من جهة وقلتها من جهة ثانية؟ وبما أن وزارتكم هي الإدارة الوصية على تلك المقابر، نسائلكم السيد الوزير عن عدم تنسيق جهودكم مع الجماعات المحلية المعنية، للعناية بما هو موجود منها، بل والعمل على جعل بعض أراضي الحبوس رهن إشارة الجماعات لإحداث وتجهيز مقابر جديدة، تستجيب للحاجيات الملحة للسكان، وفق دفتر التحملات تحدد مسؤولية كل الأطراف، وتقبلوا سيدي الوزير فائق التقدير والإحترام.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم الدكتور الخضوري،

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية نيابة عن السيد وزير الأوقاف،

السيد محمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين نيابة عن السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

الذي يتقدم بشكره للمستشار المحترم السيد الدكتور محمد الخضوري من للفريق الإشتراكي حول وضعية المقابر بمدينة فاس، أؤكد بإسمه أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تولي عناية خاصة لحماية المقابر والدود عن حرمتها والعناية بها بالتنسيق مع الجماعات المحلية، بمختلف ربوع المملكة، أما فيما يخص إحداث المقابر الإسلامية، فلابد في هذا الباب من التوضيح أنها تخضع للنظام المزدوج الأول يتعلق بالمقتضيات القانونية التي خولها المشروع من خلالها للجماعات المحلية تنظيم المقابر وتعهدها والمحافظة عليها كما هو مؤكد في الفقرة11من ظهير 30 شتنبر 1976بشأن التنظيم المالي للجماعات المحلية وهيئاتها، الذي يعتبر الجماعات المحلية الجهة المسؤولة عن صيانة المقابر، وتعهدها.

الوجه الثاني يتعلق بالجانب الشرعي الذي يستند للمرجعية الإسلامية بأعتبار القبر محبسا على صاحبه، وبالتالي فالتصرف في المقابر يخضع للضوابط الحبوسية، المستمدة أحكامها من الشريعة الإسلامية وهذا ما تؤكده المادة 18من ظهير 8 نونبر 1993 في شأن أختصاصات، وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والذي أسند إليها الإختصاصات المتعلقة بالمحافظة على كيان الأوقاف العامة بما في ذلك المقابر باعتبارها محبسة على أصحابها، وأوكل لها مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة، بضمان مصالحها وأستمرار بقائها وصرف مداخل الأحباس في وجه الخير والبر، التي أوقفت من أجلها، ومشكلة الإكتضاض التي تعرفها بعض المناطق، وبسببها وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رهن إشارة العديد من الجماعات المحلية، أراضي حبوسية لإحداث مقابر لها، وهي مستعدة تمام الإستعداد لدراسة مسألة المقابر بمدينة فاس في حدود إمكانياتها وفي إطار الضوابط الحبوسية المعمول بها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيد الوزير،

السيد المستشار هناك تعقيب، لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير،

الجواب ديال السيد الوزير، كان جواب قانوني، حقيقة القانون اللي كتعامل معاه وزارة الأوقاف، هو هذا، إلا أن هناك تعامل ديال الوزارة عندو جوج ديال الخلفيات، جوج الطرق، في الوقت اللي كنصيبو وزارة الأوقاف كتساهل في تسليم أراضي خصبة، لبعض الخواص فهي تتحمل جميع العراقيل باش تسلم أراضي للجماعات المحلية باش تحدث المقابر، هاذ الكيل بمكيالين ما فهمناهش ما تنفهموش أنه الوزارة متشددة وتطلب واحد عدد الحقوق، واحد العدد المقابل، باش تعطي الجماعات واحد الأرض باش يدفنو فيها الموتى، وفي نفس الوقت تنصيبو فيرمات تيمشيو، فيرمات تيمشيو بجرادي قلال، وبسهولة وحتى واحد ما سايق لخبار، هاذ المعاملتين هي اللي بغينا نفهمو، واش الوزارة فعوض ما تسهل على المجتمع الإسلامي واحد العمل، هي تتسهل على الخواص، هذا اللي أنا مفهمتوش هاذ المعاملة ديال الوزارة وشكرا سيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

نكون بهذا قد أنهينا الأسئلة الموجهة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وننتقل إلى سؤال موجه إلى وزير الخارجية والتعاون، حول معاناة طالبي التأشيرة بالقنصليات الأجنبية للمستشار المحترم، سمحمد الحدادي، لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد الجدادي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في ظل دولة الحق والقانون و ترسيخ الديمقراطية، وحقوق الإنسان واحترام الفرد والجماعة، لايخفى على أحد المعاناة التي يتعرض لها المواطنون المغاربة، طالبي تأشيرة الدخول إلى إحدى دول أوربا، أمام القنصليات، إما للسياحة، أو إما للطلبة لمتابعة دراستهم، مما يمس بكرامتهم وسمعتهم، تصل سيدي الرئيس في بعض الأحيان سيدي الرئيس، إلى السب والشتم، والإهانة، من طرف موظفي القنصليات وبعض لاأقول جل، وبعض رجال الأمن، وكل هذا راجع إلى قلة وحدف بعض القنصليات أو تمركزها فقط في المدن الكبرى، وكثرة الوسطاء، والسماسرة، وسوء المعاملة مما يسبب معاناة كبيرة للوافدين على طلب التأشيرة من مدن أخرى، وخاصة في فصل الصيف.

السيد الوزير، لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل أتخذت وزارتكم التدابير اللازمة، والكفيلة لضمان حسن الإستقبال والمعاملة، سواء من طرف موظفي القنصليات، أو من طرف رجال الأمن الذين يسهرون على تنظيم الأمن؟ وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الخارجية والتعاون، للجواب على السؤال.

السيد محمد بنعيسى وزير الخارجية والتعاون :

بسم الله الرحمان الرحيم، السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتقدم بالشكر للسيد المستشار المحترم محمد الحدادي على طرحه هذا السؤال الذي كما نعلم جميعا، يهتم به كافة المغاربة للاعتبارات التي ذكرها السيد المستشار المحترم، ولكن أنا في البداية أود أن أذكر بأن منح التأشيرة يدخل في سيادة الدول المانحة للتأشيرة وذلك وفق معاهدة فيينا، المتعلقة بالعلاقات القنصلية، كما أن الأروبيين بالذات في نطاق الإتحاد الأوروبي عدد منهم تربطهم أتفاقية تأشيرة شينغن وهذه الإتفاقية نلاحظ فيها حيفا خاصا، حيث أنها تأخذ بعين الإعتبار ما يتعلق بالمهاجرين أو المسافرين المغاربة، المقاربة الأمنية فقط للأسف الشديد وبالتالي يتعرض المواطنون ليس فقط المغاربة كل مواطني جنوب البحر الأبيض المتوسط والمواطنات يتعرضون لمعاملات غير لائقة، تتسم بالحيف وهدر الكرامة وملاحقات وإجراءات إدارية لاترقى إلى مستوى العلاقات التي بيننا وبين هذه الدول ولا ترقى إلى الخطابات التي نسمعها عن المعاملة التي تنوي هذه الدول إتباعها في تعاملها مع مواطنينا.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، دأبت في كل الإجتماعات واللقاءات مع المسؤولين والدبلوماسيين الغربيين ، سواء حينما يكونوا في زيارة لبلادنا، أو حينما نزورهم في بلادهم، نذكرهم بموضوع التأشيرة، وفعلا بعض الدول حسنت من وضعية مرافق الإستقبال في بعض القنصليات ولكن، للأسف الشديد، عدد كبير آخر لم يستجب للدعوات المتكررة التي وجهناها لها، وقد قامت مديرية شؤون القنصليات في وزارة الخارجية بدعوة ممثلي تسع سفارات أوروبية، في الرباط وحثهم على مراعاة كرامة المواطنين، ومراعاة ظروفهم، والتشديد على أحترام القيم التي ترشد العلاقات بيننا وبينهم، والقيم الإنسانية بصفة عامة، وأملنا أن تكون الإستجابة لهذه الطلبات قريبا إنشاء الله.

أخيرا سيدي الرئيس، أود أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بقلة القنصليات هذا أيضا ليس من شأن الحكومة المغربية، الدولة حينما تقرر أن تفتح قنصلية، في بلد ما يتم ذلك وفق رغبتها ووفق موافقة الحكومة الموفدة إليها هذه القنصلية، وبالتالي للأسف الشديد لايمكننا أن نشدد على دولة ما بأن تفتح قنصليتها حيث ربما يجب أن تفتحها، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس المحترم، على هذا الجواب هناك تعقيب للسيد المستشارتفضلوا،

السيد المستشار :

فعلا السيد الرئيس، السيد الوزير،

أشكركم على الإجابة لكن الإجابة السيد الوزير كانت مقنعة، لكن في الشطر الأول، أما في الشطر الثاني فما كاينش الأمن، ورجال الأمن نحن في سؤالنا ما دخلناش في القوانين هذا عندو الحق يدي الفيزا هذا عندو التأشيرة وهذا معندوش، حنا على المعاناة رغم هاذ الناس اللي عندهم حق وتيتعاناو، ليكن في علمك سيدي الوزير على سبيل المثال القنصلية ديال فاس، الإنسان موظف الراتب الشهري 6000 درهم عندو الكونجي من الشركة، وبقا 73 يوم وهو ينتظر وشاد التور، الوقيتا فاش وصل، ردو رجل الأمن، لأنه ما داش الحلاوة ديالو وهذا كلو تيعرفو والسيد الوزير، إيلا تتقولو أحنا الأمن مشي من الاختصاصات ديالكم، اختصاصات وزارة الداخلية، الحكومة أظن متجانسة، ومتناسقة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار، المعاناة التي يتكبدونها، طالبي هذه التأشيرة من السماسرة، والذين يشجعون على الرشوة.

أضف إلى ذلك وأتساءل لماذا الجهة الشرقية التي تقدم من بركان، وجدة، الناظور، فكيك، تاوريرت، جرادة إلى فاس، والجهة الشرقية تحتوي على إقليم الناظور، والناظور يتجه إلى طنجة ونجد بعض البلديات قريبة من فاس إلى طنجة، هذه جهة أيلا كنا رشحو الجهة ومفهوم الجهة واللامركزية واللاتركيز، يجب علينا أن تبقى الجهة متجهة إلى قنصلية واحدة ولا يجب أن نقسم في الجهات، رغم أن إقليم الناظور هو الأقرب من إقليم فاس على إقليم فكيك، أو على إقليم جرادة، تحوم الحدود الجزائرية، ولهذا السيد الوزير، وزارة الداخلية لها إمكانيات باش تخلق خلية من الشرطة السرية داخل تلك الطوابير المتوافدة بالخصوص على قنصلية فاس لتضرب بيد من حديد على من سولت له نفسه أن يسيء بسمعة المغرب في تلك اللحظة وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

هناك تعقيب للسيد الوزير،

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

يسمح لي السيد المستشار المحترم، بأن أقول أن الإتهامات الموجهة لبعض رجال الأمن إتهامات خطيرة، وإذا كان هناك إثبات. أعتقد أنه يجب ملاحقة هؤلاء الأفراد. كنت أقول سيدي الرئيس أنه إذا ثبت ما تفضل به السيد المستشار المحترم، فإنه يجب متابعة هؤلاء الأفراد بالطرق القانونية التي يجب آتباعها في مثل هذه الظروف إلا أنني في ردي على السيد المستشار المحترم، كنت أتحدث عن التأشيرة في الحقيقة، والنقاط التي أثارها والتي تخص مهام وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وأنا أتعاطف معكم، كلنا نتعاطف مع بعض نحن لانرضى في الحقيقة لرؤية تلك الطوابير من المغاربة تحت الشمس وتحت المطر وفي الغبار ولانرضاه لذلك قلت للسيد المستشار المحترم، وصدقني أنا شخصيا لاأترك مناسبة مع أي وزير خارجية أو في أي حفلة مع السفراء، أن أذكرهم بأنه ليس من سمعتهم، ولا من أخلاقياتهم أن يعاملوا من سيستظيفونهم أبناء البلد المضيف بتلك المعاملة، بطبيعة الحال يحاولون أن يبالغوا الأمور، وكما قلت هناك من بدأ في إصلاح بعض المرافق، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على هذا الجواب، وعلى موقفه الذي نتمنى أن يترجم إلى واقع وسننتقل الآن، إلى قطاع الوظيفة العمومية وأخبر المجلس الموقر أن هناك تعديل في البرنامج فالسيد وزير الثقافة والإتصال سيأتي بعد وزير الوظيفة العمومية، كما وقع إخبار الرئاسة بذلك، وأخبر المجلس الموقر أن هناك سؤال طلب الفريق تأجيله وهو يتعلق بوضعية الموظفين المتقاعدين للمستشارين المحترمين السيدين : عقا غازي، وتابك محمد امبارك، إذن ننتقل إلى قطاع وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، السؤال الأول :

إشكالية عدم استفادة بعض المتقاعدين من الإصلاح الذي عرفه نظام التقاعد للمستشارين المحترمين، السادة محمد بلحسن، عمر أدخيل، الميلودي عفوت، إسماعيل قيوح، الكلمة للمستشار السيد محمد بلحسن.

السيد المستشار محمد بلحسن :

السيد الرئيس، شكرا، السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين،

إذا كانت الإحالة على التقاعد من العمل تأتي بعد فترة يكون المرء قد أمضاها في وظيفة حكومية، أو بمؤسسة خاصة عند بلوغه سنة 60 من عمره، والذي يعتبر تتويجا لسنوات طوال، من العمل والكد والإجتهاد والعطاء فإنه من المفروض أن تكون الإحالة على المعاش تكريما واعترافا بالجميل لهاته الفئة من المواطنين والمواطنات الذين أفنو زهرة شبابهم في خدمة للوطن، والواجب يحتم أن تحظى كرامتهم ويحظى وضعهم الإعتباري داخل المجتمع وتقديم لما أسدوه للبلاد والعباد من خدمات جليلة.

لكن ورغم ما عرفه نظام التقاعد في السنوات الأخيرة ببلادنا، من إصلاح، فإن شريحة عريضة من المواطنين والمواطنات الذين أحيلوا على التقاعد قبل الإصلاح الأخير، فإن وضعيتهم المادية والاجتماعية تبعث على الحزن والأسى وتحز في نفس كل من له ذرة من الشعور الإنساني، إذ البعض منهم أضطرتهم ظروف الحاجة وهزالة ما يتقاضونه من معاش إلى التسول أو البحث عن عمل كيفما كان، إلا من كان محظوظ من يجده، إذا استسمح معاليكم في التساؤل عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها، وأن تتخذها وزارتكم لإنصاف هذه الفئة من المتقاعدين، الذين لم يستفيدوا من الإصلاح الذي عرفه نظام التقاعد، حفاظا لكرامتهم وتخفيفا لمعاناتهم، تأسيا بحديث رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم، أرحموا عزيز قوم قد ذل أملا أن يكون في جوابكم ما يبعث على الطمأنينة لهؤلاء المتقاعدين، وذلك بعد إنصافهم ورفع هذا الحيف عنهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير، ولكن نذكر أن سن التقاعد لاأعتقد أنه يشكل حلا للمتقاعد، تنلتمس الإثارة لهذا الموضوع، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير محمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أولا وقبل كل شيء أشكر السادة المستشارين، على سؤالهم الذين وضعوه حول فئة المتقاعدين، ولعلهم يعنون بالضبط الحيف الذي كان قد لحق بمتقاعدي 1990 و1997 يسعدني أن أؤكد للسيد المستشار المحترم، أنه بعد إنتهاء جلسة هذا اليوم سنناقش في اللجنة المختصة مشروع القانون الذي ينصف هؤلاء المتقاعدين والذين بهذه المناسبة نهنئهم، وبهذه المناسبة نشد على أيديهم لما قدموه من خدمات جلى للإدارة المغربية.

إن الفضل في هذا الإنصاف يرجع أولا وقبل كل شيء، للإشارات العميقة لصاحب لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يعطف العطف الكبير على خدام الدولة، ولا سيما الذين أسسوا الإدارة المغربية عندما كانت الإدارة المغربية محتاجة إلى أطر كفأة ومقتدرة فأبان هؤلاء المتقاعدون عن الشيء الكثير، مما جعل إدارتنا اليوم تأخذ طريقها لربح كل الرهانات في المستقبل وثانيا، يرجع كذلك العمل إلى ما صرح به السيد الوزير الأول، عند تقديمه للبرنامج الحكومي حيث صرح أمامكم بأنه سيزال الحيف عن متقاعدي سنة 96 و97 وبالتالي نؤكد أن وزارة الوظيفة العمومية، والإصلاح الإداري، قد سهرت منذ سنة تقريبا، على إعداد هذا النص، وأحيل على وزارة المالية، وبمناسبة آجتم اجتماع المجلس الأخير لصندوق التقاعد المغربي فقد كان هناك توافق حول النص الذي بمقتضاه أنصف هؤلاء المتقاعدون، ولقد مر هذا المشروع في مجلس الوزير الأخير الذي آنعقد بمدينة خنيفرة، ويسرنا أن نقدمه هذا المساء. سيستفيذ 191325 متقاعدا من متقاعدي 90 و97، وستكون الكلفة المالية والغلاف المالي المخصص لهذا المشروع الإنساني الكبير وهو مشروع منصف 403 مليون ديال الدراهم، وشكرا سيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم،

هناك تعقيب السيد المستشار المحترم، تفضلوا فلكم الكلمة.

السيد المستشار محمد بلحسان :

شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي الوزير على جوابكم، وفي الحقيقة ما دام هذا المشروع في الدراسة الهدف ديالنا، هو طمأنينة واحد الشريحة اللي كانوا اقضاو الخدمة للمجتمع، ومرة أخرى كنشكركم وبغينا باش نطمأنو على هاذ المسائل، وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

بعد السؤال الموالي هو حول اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد تيتنى العلوي، الأستاذ محمد الأنصاري، المستشار مصطفى الحديوي، المستشارين عبد العزيز الفيلالي، السيد نجيب أبضلاس، وعبد الله أبدوح، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ الأنصاري.

السيد المستشار محمد الأنصاري :

شكرا سيدي الرئيس، السيد الوزير، زملائي المستشارين،

حرصنا على طرح هذا السؤال إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري نظرا لما يكتسيه في نظرنا، وفي نظر الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية من أهمية قصوى نظرا لكونه يرتبط بتفعيل مؤسسة تلعب دورا هاما في مجال الوظيفة العمومية، وأذكر فقط أن الحكومة الحالية وتمشيا مع الإصلاحات التي تعهدت بإدخالها على أو في نطاق الوظيفة، العمومية، وكذلك في نطاق الإصلاح الإداري قد وقع تصويت على قانون رقم 75 ـ79 الذي قضى بتغيير وتتميم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الصادر بتاريخ 24 فبراير 1958 وخاصة الفصل العاشر منه، وكما يعلم الجميع أن هذا التغيير بالأهمية بمكان على اعتبار أن هذه المؤسسة لم يسبق لها أن اجتمعت أو وقع تفعيلها.

منذ صدور القانون الأول المذكور أن سنة 1958 على رغم من أهمية تلك المؤسسة نظرا لكونها ترتبط بعدة مزايا، ونظرا للصعوبات التي كانت تعترض اجتماعها والمتلخصة في طريقة تعيين الأعضاء وتحديدهم بشكل ملائم وكذلك كون الإشكالية كانت تتسم بعدم المرونة المطلوبة في المؤسسة فإن هذه الإشكالية، حلت بمقتضى القانون الذي أشرت إليه ولقد طال انتظار اجتماع هذه المؤسسة، وتفعيلها لتلعب الدور المنوط بها وخاصة أن السيد الوزير في نطاق اجتماعاته داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، سواء بمجلس المستشارين أو مجلس النواب أو كجواب على بعض الأسئلة الشفوية، قد وعد بجمع هذه المؤسسة وتفعيلها لتلعب الدور المنوط بها وعليه ومواكبة لهذا التفعيل ارتأينا أن نسائل السيد الوزير متى ستجتمع هذه المؤسسة؟ لتلعب الدور المنوط بها في سياق الإصلاحات التي أتت بها الحكومة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، والكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

شكرا سيدي الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين واضعي السؤال، حول موضوع مهم يتعلق بالمجلس الأعلى للوظيفة العمومية والاجتماعية، أهنئهم كذلك على وضعهم هذا السؤال وبالصيغة التي وضعوها عليه، نظرا لأنه بالفعل هناك التزام حكومي، في تصريح السيدالوزير الأول، أمام مجلسكم الموقر بأنه سيقع تفعيل المجلس الحكومي بل أن السيد الوزير الأول ذهب أكثر من ذلك، وأكد بأن تفعيل المجلس الحكومي، سيكون فيه بصفة خاصة مشكلة عدالة الأجور، العليا والدنيا.

فلهذا يبقى هذا المجلس الذي سيكون مجلس حوار حقيقي من أجل الدفع بمؤسسة الوظيفة العمومية، كإطار مهم في البلاد إلى أن تكون كل أعمالها تنتهي بحوار جاد ومسؤول، ودقيق هذه الهيئة أكد السيد المستشار المحترم أنها لماذا لم تجتمع؟ قبل كل شيء هذه الهيئة أشير إليها في القانون المنظم للوظيفة العمومي، منذ سنة 1958 وبالتالي لم ترى النور أبدا طيلة هذه المدة أكثر من 40 سنة.

ثانيا : يتذكر السيد المستشار المحترم أنه في فاتح يناير من هذه السنة صادق مجلسكم الموقر على التعديلات الواجب إدخالها على المادة العاشرة، من ظهير 58 من أجل تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

ثالثا : بعد صدور، بعد تعديل هذه المادة، وضع المرسوم التطبيقي وهو الأساس الذي يجب أن يكون عليه المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، إذ أنه هو الذي يحدد، من هم الأعضاء الذين يكونون عن طريق الإنتخاب؟ ومن هم الأعضاء الذين سيعينون رسميا في هذا المجلس، هذا المرسوم الذي هو شيء أساسي بالنسبة لتكوين المجلس وقع خلاف لأننا في دولة الحق والقانون، وأحيل هذا على المجلس الدستوري، يوم 11 أكتوبر أصدر قراره لأنه بالفعل هذا المرسوم يدخل في السلطة التنظيمية للحكومة لأن الإشكالية كما تعلمون وكما يعلم السيد المستشار رئيس لجنة العدل والتشريع.

هل هذا المرسوم يمكن له أن يلغي مرسوم جاء في شكل قرار ملكي؟ هذه هي الإشكالية الحقيقية، الآن المجلس الدستوري اتخذ قراره، يسعدني أن أخبر السيد المستشار المحترم أن السيد الأمين العام للحكومة أخبرنا بهذا وطلب منا تبين توقيع وزير الداخلية. إذن المراحل من أجل جمع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

أولا : عن قريب إن شاء الله، وأعتبر بعد رجوع السيد وزير الداخلية من المهام التي يقوم بها الآن في الجنوب في الزيارة الملكية، سيوقع هذا المرسوم.

ثانيا : سيمر هذا المرسوم في المجلس الحكومي، وفي المجلس الوزاري بعد ذلك وعلى وزراء الوظيفة العمومية، أن تحد قرارا جديدا بالأشخاص الذين سيكونون القرار التنظيمي النهائي، الأشخاص الذين سيكونون في المجلس، وكذلك دعوة المجلس، وبالتالي أتصور أنه إذا تم هذا في خلال الثلاثة أشهر القادمة سنكون إنشاء الله في نهاية السنة أننا ندعو إلى تكوين هذا المجلس، وأعتبر هذا أنه عن قريب سيرى النور، لأن فيه فائدة لتقدم الوظيفة العمومية وفيه كذلك محل للحوار، من أجل أن يغني كل القوانين وكل المشاريع التي صادقتم عليها بالنسبة للمادة العاشرة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على هذه الإيضاحات الكافية، السيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار :

شكرا سيدي الرئيس،

وأنتهزها فرصة لأشكر السيد الوزير، الذي طمأن من خلال هذه القبة الرأي العام، وخاصة هذه الشريحة العريضة من الموظفين التابعين سواء للدولة أو كذلك للجماعات المحلية، على الإجراءات التي كانت تبدو لأول وهلة، وبعد الإطلاع على القانون المذكور أنه ليست هناك أي إجراءات متتالية، قبل أن يخرج إلى حيز التطبيق، الآن رأينا أن الطريق كان طويلا ولكن ليس ذلك بعزيز على همة السيد الوزير الذي أخبرنا بقطع مراحل مهمة جدا، وقد وصلت إلى نهايتها، وأعتقد السيد الوزير أن التفعيل في أقرب وقت ممكن لهذا الفصل من القانون، سيكشف من مجهودات العاملين داخل هذه المؤسسة من أجل النظر في مشاريع القوانين وكذلك القرارات التنظيمية الخاصة بالموظفين لكي لايكون عائق هذا التدارس داخل هذه المؤسسة وجعلها ترتبط بتأخير المشاريع التي تكون في مجال الإصلاح الإداري أو ماله ارتباط بالموظفين، وكذلك نتمنى السيد الوزير أن يكون المعنيين بالأمر وخاصة الموظفون والذين يهمهم أو الممثلون داخل هذه المؤسسة سواء تعلق الأمر بموظفي القطاع العام أو موظفي الجماعات المحلية أن يكونوا على علم ويواكبوا كذلك هذا المرسوم، وجميع الإجراءات التي تتخذها وزارتكم قبل أن يلتئم شمل هذه المؤسسة في أقرب وقت ممكن، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار السي عقا غازي،

السؤال لكم تؤجلونه في قطاع الوظيفة العمومية، يتعلق بوضعية الموظفين المتقاعدين.

السيد المستشار عقا غازي :

نظرا لغياب صديقي المستشار السي عبد الله التامك، الذي في زيارة مع صاحب الجلالة، للأقاليم الجنوبية طلب مني إرجاء هذا السؤال إلى الأسبوع المقبل إنشاء الله، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، شكرا السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة الثقافة والإعلام، ونبدأ بالسؤال الأول في هذا القطاع، بعض مظاهر الترفيه في التلفزة للمستشارين المحترمين، السادة : سعيد التادلاوي، محمد بلحسن، ابراهيم السالمي، مومن البشير، أبو بكر عبيد، عادل المعطي، عمر أدخيل، عبد الرحمان بيجي، ميلود عفوت، اسماعيل قيوح، الكلمة للسيد المستشار المحترم، السيد سي ابراهيم السالمي.

السيد المستشار إبراهيم السالمي :

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد السيد الوزير المحترم، أن الفضاء السمعي البصري أصبح يفرض هيمنته على المشاهد أينما كان، وأصبح يشكل أداة للترفيه والتثقيف داخل البيوت إلا أن ما يلاحظ على البرامج التي تبثها القناتان: الأولى، والثانية، تتجه إلى حصر السخرية على المواطن البدوي، ومعطية لذلك صورة مشوهة للشريحة العريضة من المواطنين في العالم القروي الذين يعيشون تحت وطأة التهميش، والحرمان في أبسط ضروريات الحياة الكريمة، وإن تكريم المواطن بالعالم القروي، يفرض علينا الصعبة من أجل رفع التحديات والمعاناة، التي تواجهها ساكنة العالم القروي من معاناة مع الجفاف وقلة الشغل وجعلها تتمتع بعيش أفضل وتتيح الفرصة للشباب القروي، من الإندماج في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، بدل اتخاد هذا المواطن موضوعا للسخرية والاستهزاء في البرامج التلفزيونية، ومن هذا المنظور سيدي الوزير، أود أن أسأل سيادتكم عن الإجراءات التي سوف تتخذونها للحد من هذه الظاهرة التي تطغى على البرامج الترفيهية التي تبثها القناتان الوطنيتان الأولى والثانية؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير، وزير الثقافة والإعلام والاتصال، للجواب.

السيد محمد الأشعري :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا للسيدالمستشار المحترم، لإثارته لهذه القضية البالغة الأهمية، في مشهدنا الإعلامي، وإذ كان لابد التذكير في البداية بأننا جميعا نعتز بأن العالم القروي، هوالخزان الثقافي الحقيقي للمغرب، ففيه نبتت وانتشرت التقاليد الثقافية العريقة لهذا الشعب، وفيه حتى الآن وإلى اليوم نجد كل التقاليد في مجال الموسيقى والشعر والصناعات اليدوية، والتقاليد الإجتماعية وغير ذلك مما نعتبره بحق ليس تراثا فحسب ولكن خزانا ثقافيا يجدر بنا أن نعتز به جميعا ولاشك أن السيد المستشار المحترم له كل الحق في إثارة ما يجب أن نحافظ عليه من كرامة ومن تقدير لهذا الخزان الثقافي ومن عدم السقوط في النظرة الاستعمارية التي كانت دائما تحتقر الإنسان البدوي وتعتبره مواطنا في الصنف الثاني.

لابد أن نواجه هذه الظاهرة، وأعتقد جازما أننا اليوم في كل إنتاجنا الدرامي خصوصا بالتلفزيون، هناك توجه عام إلى الإحتفاء بالذاكرة القروية، إلى الإحتفاء بمنتوجها الثقافي، وإذا كانت هناك اليوم بعض الجوانب التي تشعر المشاهد بأن الحضور الأقوى في الدراما التلفزيونية هو حضور البدوي بتقاليده ولغته وأمثاله الشعبية، فيجب أن لانتضايق من ذلك بل يجب أن نعتبره إسهاما في التعريف بهذه الثقافة، وإن كنت أعتقد سيدي المستشار المحترم بأن المعضلة التي تواجهنا جميعا في المشهد السمعي البصري، هو ضعف الإنتاج الوطني.

ضعف هذا الإنتاج حتى أنه الآن، لايستطيع تغطية جميع مناحي الحياة الإجتماعية والثقافية في المغرب، ولتدارك هذا الأمر وحتى أجيب على سؤالكم بشكل مباشر لتدارك هذا الأمر فإن وزارة الثقافة والإتصال، عمدت إلى تخصيص تمويل هام لدعم الإنتاج الوطني في القناتين، مقابل عقد برنامج مع القناتين لتحديد ما هو

نوعية الإنتاج الوطني الذي يجب أن يصبح محط اهتمام في الإنتاج، وأيضا هناك مجهود مالي كبير للوزارة لتوفير الإمكانات المادية الفعلية كالأستديوهات وغير ذلك من الوسائل الضرورية لتوسيع الإنتاج الوطني وأعتقد أن توسيع هذا الإنتاج هو وحده الكفيل بالقضاء على هاد المظاهر التي أشرت إليها السيد المستشار المحترم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، السيد المستشار سي السالمي.

السيد المستشار :

السيد الرئيس،

في البداية أشكر السيد الوزير على جوابه القيم، وأشكره كذلك على غيرته على العالم القروي، وعلى سكان البادية بصفة خاصة، وبصفة عامة على التراث الشعبي، إلا أنه السيد الوزير اللي بغيت نقول، هو أنه هاذ الناس المسرحيون لماذا لاينهجون النهج القديم الذي ينهجه المرحوم بوشعيب البيضاوي، والقدميري الذي كانوا يقدمون مسرحيات هزليات لا تخلو من هزلية وفرجة ومرح، ولاتمس بالمشاعر ولا تجرح أي شعور لأي كان. فبينما الآن نلاحظ واحد المجموعة ديال الإخوان المسرحيين سامحهم الله لايجيدون شيئا إلا الاستهزاء والسخرية بهذا العالم القروي الذي كما قلت سابقا هو أحوج ما نكون فيه إليه إلى المساعدة ويفكه من هذه العزلة وهذه المعاناة التي يعاني منها من الجفاف وعدم الشغل وظروف قاسية، فأشيد بالدعم الذي قلتم ستدعمون به هذه الفرق شريطة أن يهزوا يديهم شوية على هاد العالم القروي ويخففوا علينا شوية من هاذ الصورة اللي كاتخاد عليهم في غير محلها، وشكرا سيد الرئيس وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السؤال الثاني يتعلق بمصداقية المواصلات الإشهارية للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، حميد كوسكوس، محمد العربي بوراس، محمد قرو، بوطاهري محمد شنينة، الكلمة المستشار المحترم سي محمد العربي بوراس.

السيد المستشار محمد العربي بوراس :

شكرا سيدي الرئيس، سيدي الوزير، إخواني المستشارين، سيدي الوزير،

تقوم العديد من الشركات بتقديم منتوجاتها للمستهلكين عبر شاشة التلفزة من خلال وصلات إشهارية متعددة الأشكال، ومنها الإعلان عن وجود جوائز هامة للمشاركين في قرعة تنظمها يوميا أو أسبوعيا عن طريق البريد أو الهاتف، ويثير أسلوب الهاتف مشاكل وتساؤلات حيث يتبين للمشاركين أن الأمر يتعلق باستهلاك أكبر قدر من الدقائق تلك المحسوبة بأثمنة خاصة مما يخلق الكثير من المشاكل داخل العائلات المغربية، من جراء ارتفاع فواتير الهاتف، ونسأل معاليكم هل تخضع الوصلات الإشهارية المقدمة في التلفزة المغربية بقناتيها لمراقبة مدى مصداقية ما يتم الإعلان فيه وخلوها من أي تحايل على المستهلك؟ وهل تلزم الشركات المعلنة بدفاتر التحملات خاصة ما يتعلق من مشاركة في مسابقتها عبر الهاتف؟ وهل هناك ضوابط قانونية وأخلاقية لمثل هذا الأسلوب من الإعلانات الإشهارية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال :

شكرا للمستشار المحترم،

أود أن أؤكد بخصوص هذا الموضوع بأن المصلحة المستقلة للإشهار، هي التي تقوم بتوزيع المساحات الإشهارية، المخصصة في التلفزة وكل هذا يخضع لمراقبة، أولا مراقبة اللجنة المكلفة بفحص الوصلات الإشهارية قبل بثها وهي لجنة وطنية يشكلها وزارة الإتصال وهناك مراقبة قانونية ضمنية التي ينص عليها القانون والمتعلقة خصوصا بالمسابقات، وهناك بطبيعة الحال العلاقة بين ما تلتزم به الشركات وما يوجد في دفاتر التحملات.

كل هذا يعطي لهذا الأمر نوعا من المصداقية لأن هناك سلسلة من المراقبات إما عبر اللجنة الوطنية أو عبر القوانين المحددة لظروف أو ملابسات إجراء المسابقات، وأما للتقيد الذي على الشركات أن تلتزم به مما يرد في دفاتر التحملات التي تصادق عليه، وفضلا عن ذلك فقد أوقف هذا العمل بالمسابقات عبر الهاتف لمشاكل أخرى لا

تتعلق بالتطبيق القانوني للمراقبة ولكن تتعلق باستعمال الهاتف فقد أوقف العمل بهذه المسابقات عبر الهاتف، لذلك فلا يوجد أي خلل في ما يخص مصداقية الوصلات الإشهارية المبثوثة من قبل التلفزة، والخاضعة كما قلت لتنظيم المصلحة المستقلة للإشهار التي توزع هذه المساحات على القناتين، وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو يتعلق بغياب البرامج الثقافية بالبادية، للمستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج عمارة، محمد صلاح قميزة، حسن أتغليست، وأبو زيد عبد الله، الكلمة للأستاذ المحترم عمارة الحاج عمارة.

السيد المستشار عمارة الحاج عمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين، سيدي الوزير،أريد أن لا يفهم تدخلي وكلامي أني أقصد، شخص بل أقصد وزارة الثقافة منذ أن أنشأت، السيد الوزير نحن أبناء البادية وسكان العالم القروي لاتعرف أي شيء عن وزارة الثقافة، ولا أي وجود لوزراء الثقافة في البادية وفي المناطق النائية، إلا ما نراه ومانسمعه في بعض الأحيان حول مهرجانات سياحية وثقافية نراها في الإعلام، وحتى في هذا السياق قام إقليم شيشاوة السيد الوزير بتنظيم مهرجانه الأول والثاني واستدعيتم ولم تلبوا حتى الدعوة.

فلماذا هذه القطيعة السيد الوزير؟ كذلك السيد الوزير قامت جمعية الهدى والمجلس العلمي لمنطقة تانسيفت وجمعية علماء سوس بندوة حول المدارس العتيقةاستدعيتم لها ولم تلبو، ورغم توصلكم بالدعوة لم تلبو، ولم يشارك أي مسؤول منكم ونحن أهل المنطقة السيد الوزير، هل هذا النفور من البادية مقصود أو ولدته ظروف وظروف معينة أم أنتم قاسون علينا كما قست الطبيعة والمناخ والجفاف والزمن، سيدي الوزير، رغم جميع هذه الطقوس ورغم جميع هذا الجفاف وهذا التهميش فإننا سنبقى صامدين وساكنين في البادية حتى ترجعوا لنا يوما بعد أن تملو من الحضارة ومن التقدم ومن الرفاهية وسترجعون إلى البساطة. السيد الوزير، السؤال هو ماهو نصيب البادية والعالم القروي في الميزانية المقبلة؟ ونتمنى أن تكيلو بمكيالين أن تعطوا على الأقل ما أعطيتم للمسرح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للجواب.

السيد وزير الثقافة والاتصال :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

في البداية لابد أن أقول أنني أتوصل فعليا بعدد كبير من الدعوات لحضور أسابيع ثقافية، وندوات ولقاءات وللأسف الشديد فإنني لا أستطيع لأسباب موضوعية لاأستطيع أن ألبي كل هذه الدعوات ولا أن أحضر كل هذه اللقاءات والحمد لله أنها أصبحت لقاءات كثيرة بحيث لايمكن للمرء أن يحضرها كلها دفعة واحدة وأهنئ السيد المستشار المحترم أن شيشاوة التي لم ترى نشاطات ثقافية منذ فترة، قد عرفت هذه السنة هذه الأنشطة وأتمنى أن تتاح لنا فرصة حضور بعضها في المستقبل.

لكنني أغتنم فرصة الحديث عن العالم القروي لأقول بصراحة يجب أن نتذكر أننا منذ ثلاث سنوات وفي هذه القاعة المحترمة ذكرت، بأن الخصاص في المغرب في مجال المؤسسات الثقافية يفوق 3000 إلى 4000 مؤسسة، ببساطة شديدة لأننا عندما تحملنا المسؤولية وجدنا، أن عدد المؤسسات الثقافية في المغرب كله لاتتجاوز 220 مؤسسة، بعالمها القروي وعالمها الحضري، هناك كذلك مجهود كبير يجب أن نقوم به لتدارك هذا الخصاص.

وهو مجهود مشترك الحكومة مسؤولة على تداركه، ولكن أيضا الجماعات المحلية مسؤولة على تداركه، الجهات مسؤولة على تداركه، السلطات المحلية مسؤولة على تداركه، وأسجل هنا باعتزاز أن السنوات الثلاثة الماضية عرفت بزوغ عدد كبير من المؤسسات الثقافية في مجموع التراب الوطني، وهاذ المجهود لايمكن أن أدعي بأن الوزارة هي وحدها التي قامت به، فقد قامت الجماعات المحلية بمجهود كبير في هذا الإطار، وقامت حتى بعض الجمعيات، بمجهود

كبير في هذا الإطار، وقمنا أيضا بمجهود كبير أيضا في هذا الإطار لدرجة أننا غطينا عشرات المراكز المستقلة والمدن الصغيرة والأحياء الهامشية بمؤسسات ثقافية في المستوى وعقدنا عدة اتفاقيات تعاون مع جماعات محلية.

أنجزت بعض دور الثقافة وبعض المكتبات، وقمنا نحن بتجهيزها وعقدنا عدة اتفاقيات مع جمعيات محلية وخصوصا في العالم القروي لتجهيز مكتباتها بالكتب الضرورية، وبالتجهيزات المكتبية الضرورية، ونحن سائرون في هذا الطريق وأملنا هو هذا التراكم سيعطي لكل منطقة ولكل جماعة محلية على الأقل مؤسسة ثقافية لصالح شبابها وشاباتها، ولكن لابد أن نتذكر اليوم بأن المجهود الذي علينا أن نبذله بقوة هو تجهيز المراكز القريبة من العالم القروي، لأنها هي المراكز التي تستقطب تلاميذ وطلبة العالم القروي نفسه وهي التي تحتاج اليوم إلى مجهود جبار ثقافي بصفة عامة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا سيدي الوزير،

هل هناك من تعقيب السيد المستشار سي عمارة.

السيد المستشار :

أشكر السيد الوزير على جوابه، وعندي هنا طلب سيد الوزير، هو أن إقليم شيشاوة بنى به مركز ثقافي بتعاون مع الجهة الإقليمية وهو موجود ولازال لحد الآن لم يجهز، فلهذا نطلب من معالي الوزير أن يتكلف بتجهيزه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة القضية تتعلق بالتجهيز.

السيد وزير الثقافة والاتصال :

بالفعل أنا أرحب بهذه الفكرة وأدعو المجلس إلى عقد لقاء مع الوزراة للإتفاق على طرق تطبيق هذا التجهيز والتزويد بالكتب الضرورية لهذا المركز وحنا على استعداد لذلك.

السيد رئيس الجلسة :

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق إنشاء قنوات تلفزية أمازيغية للمستشارين المحترمين: السادة الحاج الزكراوي، محمد الرايس، حسن واهروش، العربي خربوش، القاسمي الزوين، سالم شكاف، سيد محمد أخطور، عبد الحق بوكرين، عبد الرحمان أوشن، عبد الكريم الودغيري، محمد الرحموني، ومحمد السعيد، السيد المستشار المحترم سي عبد الرحمان لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سؤالنا موجه للسيد وزير الثقافة والإتصال، وهو حول إمكانية إحداث قنوات تلفزية أمازيغية، السيد الوزير يتطلع عموم المواطنين إلى الإصلاح المرتقب للإعلام العمومي بما يضمن استقلاليته. وتحديدهوتأهيله لمواجهة المنافسة الكبيرة التي يعرفها القطاع، إضافة إلى تحسين المنتوج الإعلامي الوطني، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها وسائل الإعلام لعموم المواطنين وفي هذا السياق فقد عرفت بلادنا تطورا مهمها في مجال النهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين وحققت تقدما ملموسا في هذا الصدد، ولكن على الرغم من أهمية هذا الإنجاز، فهذه الإنجازات فهي غير كافية ولا تحقق هذف التواصل المنشود مع فئات واسعة من المواطنين المغاربة.

ممن تعتبر الأمازيغية بلهجاتها الثلاث لغتهم الأم، أضف إلى ذلك محدودية المنتوج الإعلامي، الذي يقتصر على تقديم نشرات إخبارية يتيمة ومختصرة، لا تشفي الغليل السيد الوزير، والآن وبعد التطور المهم الذي عرفته المسألة الأمازيغية من خلال الخطاب الأخير لصاحب الجلالة نصره الله بمدينة خنيفرة، والذي أولى فيه أهمية بالغة لهذا الموضوع، بإعلانه عن إنشاءه للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي نعتبره بحق تتويجا تاريخيا، لما يناهز 20 سنة من النقاش في الساحة الوطنية حول المسألة الأمازيغية كما نعتبره كذلك إعلانا رسميا من جلالته عن بداية معالجة حقيقية لهذا الملف الوطني الكبير وحيث أن الفاعلين السياسيين والثقافيين وعموم المواطنين، يتطلعون بشغف إلى اتخاد الحكومة لإجراءات ملموسة وميادرات عملية تساير هذا المنحى الذي دشنه جلالة الملك، فإننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

إذ نلح عليكم من أجل الإسراع بإخراج مشروع إصلاح الإعلام العمومي إلى حيز الوجود، تنفيذا للالتزامات المسطرة في برنامج الحكومة، فإننا نود أن نسائلكم حول العناصر الهامة التي تؤطر تفكير الحكومة فيما يخص إحداث قنوات تلفزية أمازيغية موجهة إلى عموم المغاربة وخاصة الناطقين منهم بالأمازيغية، وكذلك إدراج اللغة والثقافة الأمازيغية في القناتين الفضائيتين المغربيتين وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الثقافة والاتصال :

شكرا للسيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم،

وأريد أن أتمم وأؤكد ما قاله السيد المستشار المحترم بخصوص المبادرة الكبيرة لإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي يعد بحق حدثا ثقافيا تاريخيا في بلادنا، وبخصوص موضوع القناة الأمازيغية، أريد أن أذكر بما جاء في الخطاب الملكي عند تأسيس المعهد الملكي، وهو أن الأمازيغية، هي ملك لجميع المغاربة، وليست صنفا نجتزؤه من الثقافة المغربية ومن الحضارة المغربية لندخله في خانة مغلقة، فهو ملك متاع لجميع المغاربة ومن هنا ضرورة أن تقوم القناتان الوطنيتان بمجهود في هذا الإطار.

لأن الأمر يتعلق بتقديم خدمة عمومية في مجال الثقافة والحضارة ونحن واعون بضرورة تقديم هذا المجهود وهناك الآن إعداد لاعلى مستوى الإذاعة الوطنية ولا على مستوى التلفزة لتوسيع مجال الأمازيغية في القناتين، وفي الإذاعة الوطنية وفي الإذاعة الجهوية، لامن حيث الأخبار، ولا من حيث البرامج المتعددة، ولا من حيث تقديم مختلف الفنون والتعابير التي يزخر بها عالمنا الأمازيغي أما في ما يخص إنشاء قنوات متخصصة. فهذا أمر كما ذكرتم السيد المستشار المحترم يرتبط بإصلاح المجال السمعي البصري، الذي انتهينا من وضع أسسه الأساسية، ويمكن إجمالها في ضرورة تحرير القطاع تحريرا عقلانيا، ومتحكما فيه، وبدون أية مغامرة في هذا الموضوع حتى لايصبح مشهدنا الإعلامي مشهدا مشتتا ومشهدا خطيرا على تقافتنا وهويتنا ولذلك هناك إرادة لتحرير هذا القطاع تدريجيا وبطريقة عقلانية مما سيسمح لكل الذين يمتلكون وسائل استثمار في المجال الإعلامي من إنشاء قنوات كيفما كان نوعها وكيفما كان محتواها ومضمونها شريطة أن يلتزموا بدفاتر التحملات التي ستكون موضوعة لهذا الغرض.

المسألة الثانية أو الأساس الثاني الذي وضعت حوله الحكومة مجهودها في هذا الإصلاح، هو أن تكون الرقابة على المشهد السمعي البصري رقابة بيد مجلس أعلى كما بشر بذلك صاحب الجلالة في خطب سابقة، وهذا المجلس الأعلى هو الذي سيتولى الإشراف والمراقبة وتنظيم المجال، والمسألة الثالثة هو أن التسيير تسيير المؤسسات الإعلامية عوض أن يضل تسييرا إداريا، من خلال مؤسسة عمومية أو من خلال إدارات عمومية سيصبح تسييرا عقلانيا عبر شركات عمومية، هذه هي الأسس العامة لهذا الإصلاح السمعي البصري، وفي إطاره بطبيعة الحال سيكون ممكنا تكوين عدة قنوات شريطة أن تحصل هذه القنوات على موافقة المجلس الأعلى وشريطة أيضا أن تتحمل مسؤوليتها في الإلتزام بدفاتر التحملات التي ستوضع لذلك، فباختصار أنني متفائل جدا من مستقبل المعالجة الإعلامية لهذا الموضوع خصوصا وأنه من مهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية هو إيجاد الحلول الكفيلة بجعل الأمازيغية في الإعلام، حاضرة الحضور اللائق بمكانتها، وبتاريخها وبحاضرها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على هذا الجواب وعلى هذا السؤال المهم لكم تعقيب السيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار :

شكرا سيدي الرئيس،

على كل حال السيد الوزير في الحقيقة جوابكم طمئننا كثيرا على ما طرحناه في سؤالنا، ونقول أنه طمئننا لأننا لمسنا فيه بالفعل في جوابكم أن هناك إرادة سياسية وراء تطوير والنهوض بهذه المسألة الأمازيغية انطلاقا كما قلنا في المصدر الأساسي الذي هو المعهد الملكي للدراسات أو للثقافة الأمازيغية، السيد الوزير عندما قلنا في سؤالنا إحداث قنوات تلفزية أمازيغية، نقصد بذلك إحداث قنوات أمازيغية لكل المغاربة، بمعنى أن تكون قنوات وطنية ونلح على

هذا.لأن المسألة كما أشرتم وكما نعرف جميعا وكما جاء في الظهير الملكي السامي على أنه بالفعل، المسألة الأمازيغية هي مسألة كل المغاربة، قلتم كذلك السيد الوزير في جوابكم إلى أنه إلى حدود الساعة ربما تطوير الثقافة الأمازيغية والنهوض بها وخدمتها ربما كرستم ذلك عبر أو في إطار القناتين الحاليتين بمعنى أنكم عازمون على إدخال برامج جديدة ضمن هاتين القناتين، وأنتم تجيبون قبل قليل على بعض الأسئلة التي طرحت عليكم قلتم على أن هناك إمكانات وأرصدة مالية أرصدت لتطوير الإنتاج الوطني عبر القناتين نقول أنه لابد أن تكون لهذه المسألة أن يكون لها حصة أونصيب من هذه الإعتمادات، وكذلك كما يطمئننا أيضا ما أشرتم إليه في جوابكم أنه فيما يخص إنشاء قناة خاصة فهذا يدخل في إطار تطوير مجال القطاع الإعلامي بصفة عامة، وإرادة تطويره مسألة مؤكدة حاليا، ولذلك فلابأس في أن نسجل معكم تفاؤلكم على تطوير هذا الموضوع ونحن بجانبكم لخدمة كل ما فيه صالح البلاد. شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا سيدي المستشار المحترم،

الآن ننتقل لآخر سؤال في هذا القطاع وهو يتعلق بإيجاد صيغة قانونية ومادية لحماية الأسواق التقليدية للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر النميلي، عبد المجيد العزوزي، محمد الشافعي، وأحمد زغيري، السيد المستشار لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد القادر النصيلي :

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر الأسواق العتيقة بالمدن العتيقة، ثراث ببلادنا هذه الأسواق اللي هي لاتضم هذه الأسواقالتي لا تضم تصنيفها من ضمن المآثر التاريخية، هاذ الأسواق ماتتصنفش بحال المآثر التاريخية ببلادنا، وبغينا نشوفو السيد الوزير هاذ الأسواق العتيقة باش تصنف كصنف اللي هما مصنفين المآثر التاريخية ببلادنا، لأن هذه الأسواق العتيقة اللي هي تتلعب واحد الدور مهم في الحركة الإقتصادية والحركة السياحية واللي هي تيصبو عليها السواح أكثر ما تيصبو على المآثر التاريخية.اللي تيكون عندها مسائل ديال الأداء ولكن هاذ الأسواق اللي تيصبو عليها هاذ الحركة السياحية لأن فيها حركة صناعية وحركة اقتصادية، وهاذ الحركة الصناعية فهي من ثراثنا وهي الصناعة التقليدية، بغينا نسولوا السيد الوزير واش ما عندوش شي فكرة باش يصنف لينا هاذ الأسواق العتيقة في المآثر التاريخية. كيف مصنفة المآثر التاريخية اللي هي عندنا في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير للجواب.

السيد وزير الثقافة والاتصال :

شكرا للمستشار المحترم،

أريد أولا أن أؤكد بأن هذه الأسواق والفنادق القديمة، تدخل ضمن المآثر التاريخية نفسها، فعندما تكون هناك، إما بعض المناطق المرتبة، تراثا وطنيا وتدخل الأسواق ضمن هذه المناطق، فإنها يجري عليها ما يجري على المناطق المرتبة فهي أيضا مآثر مرتبة ترتيبا تاريخيا، إذا كانت هذه الأسواق وهذه الفنادق توجد في مدن مصنفة تراثا عالميا، فإنه يجري عليها ما يجري على المدن المصنفة ويجب حمايتها قانونا، وفي كل الأحوال فإن جميع البنايات سواءا كانت أسواقا أو فنادق أو بيوتا أو مساجد فإنها تخضع للقانون، قانون حماية التراث قانون 22 ـ 80 الذي يرتب واجبا على السلطات العمومية وعلى الخواص لحماية هذه المآثر.

ولذلك لايوجد أي مشكل قانوني فيما يخص الترتيب كلما أدركت المجالس أو الجمعيات بأن هناك سوقا أوفندقا يجب أن يرتب يكفي أن تطلب من الوزارة التدخل، لترتيب هذا السوق أو هذا الفندق لتنطلق المسطرة العادية لترتيب هذه المعلمة ضمن المعالم التاريخية، لكن المشكل لايوجد في القانون ولا في الترتيب، يوجد في كون عدد كبير من هذه الأسواق هي أسواق مستعملة، مستعملة من طرف بعض الحنطاة وبعض الصناعات التقليدية، وبعض التجارات الخاصة، وفي هذا الإستعمال تكمن الكثير من المشاكل، إذن يجب أن يكون هناك تعاون، بين وزارات متعددة من بينها الوزارة المكلفةبقطاع بالصناعة التقليدية، ومن ضمنها أيضا السلطات المحلية والجماعات المحلية، لحماية هذه الأسواق وجعل استعمالها لايضر بمكوناتها المعمارية وبمكوناتها التاريخية، ونحن على

استعداد لمواصلة الجهود مع الجماعات المحلية ومع السلطات الحكومية الأخرى، لمواجهة متطلبات العناية بهذه المآثر كما فعلنا سابقا عندما تعلق الأمر بمعالجة سوق النجالين بفاس وسوق الحنة بمكناس، وعدة أسواق في مدن أخرى، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

قبل التعقيب اسمحوا لي السادة المستشارين، والسادة الوزراء، أن أخبر المجلس الموقر بأن هناك في هذه اللحظة تتابع معنا أشغال هذه الجلسة نائبة رئيس البرلمان الهنغاري السيدة "تسوزيلي" وكذلك سفير هنغاريا والوفد المرافق لها، وبهذه المناسبة نرحب أيما ترحيب بالسيدة نائبة الرئيس، ونؤكد على أن هذه الزيارة ستكون وسيلة لتعزيز العلاقات بين البلدين، وبصفة خاصة بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين الصديقين ومرة أخرى نرحب بالسيدة نائبة رئيس البرلمان الهنغاري وبالوفد المرافق لها ونلتمس من المجلس أن يحييها.

نواصل أعمال جلستنا هاته بإعطاءالكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم، السيد عبد القادر النميلي لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد القادر النميلي :

شكرا سيدي الرئيس، شكرا السيد الوزير المحترم،

على الرد ديالو اللي وهو في الحقيقة رد واقعي، ورد حقيقي واللي هو اعطانا هذه الفرصة باش نعرفو هاذ الأسواق العتيقة المصنفة كالمآثر التاريخية، ولكن لكنعرفو على السيد الوزير هو كاينة مجهودات جبارة فهاذ المدن اللي ذكر السيد الوزير المحترم، ومجهود اللي قايم بها السيد الوزير في المدن العتيقة، وإيلا تنكولو المدن العتيقة فمراكش المدينة جهة مراكش تانسيفت الحوز، ومدينة الصويرة حتى هي من المدن العتيقة، واللي هي كادخل مداخيل كبيرة في هاذ الجهة من ميزانية وزارة الثقافة، المدخول اللي كيدخل لوزارة الثقافة ولكن محرومة من هاذ الإصلاح ديال هاذ المآثر، ومن ضمنهم الفنادق اللي جات على لسان السيد الوزير واللي الوزارة ديال الصناعة التقليدية اللي كنشكروها على برمجتها في ميزانيتها باش ترمم لينا واحد الثلاثة ديال الفنادق، واللي هي ما عندهاش علاقة بالثرات، ولكن عندها علاقة بالصانع التقليدي اللي هو تيمارس في هاذوك الفنادق نتمناو السيد الوزير، كيفما شاف في هاذ ثلاثة المدن أو أربعة يشوف في هاذ الجهة المراكشية والصويرية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم السي عبد القادر النميلي،

الآن السيد الوزير، ليس هناك تعقيب أو هناك تعقيب، إذن نشكر السيد وزير الثقافة والإتصال على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمالنا ويتعلق بالوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلفة بالمياه والغابات، والسؤال يتعلق بتقليص المساحات الغابوية من جراء الحرائق للمستشارين المحترمين السادة : حسن زهير، بلحاج الدرمومي، احمد البوزيدي، الأستاذ بن زروال، محمد فاضلي، وعبد الله بوزيد، المستشار المحترم لكم الكلمة.

السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نعلم جميعا بأن للغابة أهمية قصوى بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في الحفاظ على التنويع البيولوجي والمحافظة على التربة من الإنجراف وعلى الموارد المائية، فإن لها دورا أكثر أهمية من ذلك ألا وهو الدور الإجتماعي والإقتصادي، بحيث تدر أموالا لابأس بها على خزينة الدولة، إلا أن الشيء المقلق هو تعرضها لانهيار متزايد من جراء الحرائق التي تلتهم سنويا نسبة مهمة منها، ناهيك عن تعرضها للنهب من جراء عدم وجود عدد كاف من الحراس للسهر على مراقبتها مراقبتها، والضرب على أيدي كل المخالفين وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن غابات إقليم الناظور، أصبحت تعرف نقصا حادا سنة عن أخرى ومما زاد من سوء حالها هو إلتجاء بعض الأفارقة إليها، وإتخاذها كملجأ لهم، أمام أنظار السلطات ومن المحتمل أنهم يتسببون بطريقة أو بأخرى في إحراقها، وإتلاف ثرواتها الحيوانية، وفي هذا الصدد نتوجه إليكم السيد الوزير بالأسئلة التالية :

أولا : ماهي الإجراءات الحاسمة والعازلة،التي تعتزمون القيام بها للحد من هذه الظاهرة الخطيرة؟

ثانيا : ألا ترون أن الأهمية المعطاة للغابة وللعاملين في القطاع الغابوي غير كافية بالنظر إلى مداخيلها السنوية؟

ثالثا : هل هذه المساحات التي تتعرض للحرائق يعاد غرسها أم تبقى على حالها؟

رابعا : ماهي الإستعدادات التي تقوم بها الوزارة لتقوية وتدعيم وسائل الحراسة والتدخل خلال موسم الصيف الذي تكثر فيه الحرائق؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد حسن الماعوني الوزير المكلف بالمياه والغابات :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا بلادنا كباقي دول البحر الأبيض المتوسط، تعرف حرائق وخاصة ما بين شهر يونيو وشهر نوفمبر، المعدل اللي كان هاذي عشر سنين، 200 حريق في السنة و 3000 هكتار هو المعدل ديال عشر سنوات الأخيرة، قبل إلى سنة 99 ولكن لاحظنا أن من 78 إلى 2000 هبط ونزل المعدل من 2000 هكتار اللي تحرقات، ومنذ فاتح يناير إلى غاية 27 اكتوبر كاينة 1690 هكتار رغم الحريق اللي كان في إفران واللي كان في الصنوبر البحري، ماكانش في الأرز كيفما كان كيعتقدوا واحد العدد ديال المواطنين، كيفاش غدي نعملو على محاربة هاذ الحرائق كاينة استراتيجية فيها كترتكز على 4 محاور.

المحور الأول : هو تحسيس السكان المجاورين للغابة وكذلك الناس اللي كيعيشو في الغابة سواء ديال الكسيبة أو الناس اللي كايتنزهو في الغابة كذلك تعزيز الحراسة.

ثالثا : تقوية شبكة الإتصال وأبراج المراقبة بالنسبة للغابة المكثفة.

رابعا : تقوية وسائل التدخل في كل القطاع.

وباش تبلور هاذ الإستراتيجية تكونات واحد اللجنة، مختلطة من الوزارات وبدأت العمل ديالها في أبريل 2001، الوزارة ديال المياه والغابات خصات اعتمادات لمحاربة الحرائق ديال 51 مليون درهم لهذه السنة، كذلك الوكالة ديال تنمية الأقاليم الشمالية، خاصات 50 مليون درهم على مدة ثلاثة سنوات، والتدخل ديال الوزارات الأخرى هناك مساهمة ديال وسائل التدخل من طرف الوقاية المدنية، وكاين تنقية جنبات الطرق من طرف وزارة التجهيز وكاين كذلك إصلاح المطار ديال وزان من طرف وزارة النقل باش يمكن تستعملو الطائرات ديال الدرك الملكي. فيما يخص التشجير عندنا فيما يخص إعادة التشجير ديال المناطق اللي كان فيها الحرائق، تتعمل التشجير لأن التقنيين تيشوفو على أن ذاك المحل اللي اتحرق تيكون فيه واحد النجاح ديال التشجير أحسن من المحلات الأخرى، ولهذا تيكون فيه إعادة التشجير، ومانساوش أنه في كل سنة تقريبا تنقربو لـ 50 ألف هكتار ديال إعادة التشجير، فيما يخص تحسين الوضعية ديال العاملين في المياه والغابات تنظن بأنه كانو واحد الإنجازات مهمة ونذكر من بيناتها غير المرسوم اللي دوزنا الآن اللي تيعطي للتقنيين وللمهندسين ديال المياه والغابات تعويضات على العزلة وإلى آخره، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير المحترم،

هل هناك تعقيب، إذن لايوجد تعقيب. نكون بهذا قد أنهينا جميع الأسئلة المدرجة في جلسة اليوم، ونعلن عن ختام هذه الجلسة ونشكر السادة المستشارين على حضورهم الفاعل، وشكرا.

رفعت الجلسة.